

البحرين: جزيرتنا الخرساء



التقرير
السنوي

ANNUAL REPORT

2014

يشارك الصحفيون البحرينيون العالم احتفالاته باليوم العالمي لحرية الصحافة للعام 2015 في ظل وضع إعلامي وصحافي متردٍ يتعرض فيه الصحفيون في البحرين إلى سياسات إقصائية قارة، وإلى أصناف من الاستهداف والاعتقال والمحاكمات القضائية التي تفتقر لضمانات المحاكمة العادلة. يضاف لذلك نهج جديد في تجريد بعض الإعلاميين والكتاب البحرينيين من جنسياتهم. ومنهم، الصحافي عباس بوصفوان والكاتب علي الديري والمدون علي عبدالإمام. كان المؤمل من السلطات السياسية والأمنية في البلاد أن تنتهج سياسات أكثر اعتدالاً وإيجابية، تتوافق وتعهدات الدولة خلال العامين الماضيين، داخلياً ودولياً.

إلا أن مجريات الأمور خلال العام 2014 وبدايات العام 2015 لم تشهد أي تقدم في سجل حرية الرأي والتعبير عامة، والحريات الإعلامية بوجه خاص.

تسببت هذه السياسات المتشددة في تقليص فضاءات الحوار السياسي والمناقشات المجتمعية التي من شأن إطلاقها المساهمة في تقليص مساحات التباعد بين الأطراف السياسية الفاعلة، وبما يشمل المكونات الاجتماعية التي تتفاعل بسلبية مع التطورات السياسية في البلاد والإقليم، على حد سواء. الفضاء الإلكتروني الذي كان الوعاء الحاضن للتفاعلات السياسية والاجتماعية منذ أربعة أعوام، تم تطويقه هو الآخر من خلال سلسلة من الإجراءات التي تسببت في اعتقال العشرات من البحرينيين، وهو ما حول البحرين اليوم إلى جزيرة خرساء، يحرم فيها الكلام خلاف ما تريد الدولة، وتشتهي. التقرير السنوي لرابطة الصحافة البحرينية للعام 2014، رصد مجموع الانتهاكات والخروقات التي طالت الإعلاميين ونشطاء الإنترنت والحقوقيين في البحرين على امتداد العام، عبر توثيق شهري لكل المخالفات التي ترتكبها أجهزة الدولة وتستهدف الإعلاميين والمصورين ونشطاء الإنترنت بسبب مزاولتهم لعملهم في تغطية الاحتجاجات أو ممارسة حقهم في حرية التعبير.

وتتركز التهم الموجهة إلى الإعلاميين والصحافيين ونشطاء الإنترنت في ثلاثة محاور، هي: "إهانة الملك"، "إساءة استخدام الوسائل السلوكية واللاسلكية ووسائل التواصل الاجتماعي"، بالإضافة إلى تهمة "التجمهر" التي تبدو بمثابة التبرير الذي تستخدمه السلطات في محاصرة المصورين الهواة والمحترفين الذين يتواجدون في أماكن الاحتجاجات لتوثيقها. وللإشارة فقد تم وبمقتضى قرار ملكي التغليظ في عقوبة "إهانة الملك" لتصل إلى السجن 7 سنوات وغرامة مالية لا تقل عن الألف دينار ولا تتجاوز العشرة آلاف دينار.

وعلى أساس هذه التهم، أصدرت المحاكم البحرينية 13 حكماً بالسجن في حق مصورين وإعلاميين ونشطاء في مواقع التواصل الاجتماعي. وتتراوح هذه الأحكام ما بين 6 أشهر و10 سنوات سجن، وهي المدة التي حكم بها على المصورين أحمد حميدان وحسام أحمد منصور.

كما ولا تزال السلطات البحرينية مستمرة في نهجها الذي تتبعه منذ العام 2011، والمتمثل في "هرسلة" ومنع نشر المواد الصحفية التي تتعارض ومصالحها.

ولم يقتصر هذا التدخل في المحتوى الإعلامي على الوسائل الإعلامية المحسوبة على المعارضة وإنما

طالت الموالية منها أيضاً حيث سجلت رابطة الصحافة خلال شهر يناير من العام 2014 منعاً لنشر مقالات للصحفيين سوسن الشاعر وطارق العامر كما تم التحقيق مع رئيس تحرير صحيفة "الأيام" عيسى الشايجي بشأن شكوى "سب وقذف" تقدمت بها ضده وزيرة هيئة شؤون الإعلام السابقة سميرة رجب على خلفية نشر الصحيفة لمواضيع تتعلق بحريق استوديو هيئة شؤون الإعلام. وفي المقابل تعرضت مراسلة راديو "مونتي كارلو" و"فرنسا 24" الصحفية نزيهة سعيد إلى التهديد بمقاضاتها من قبل هيئة شؤون الإعلام، بعد نشر تقرير أعدته حول التجنيس، كما سجلت الرابطة حظر تطبيق "أصدقاء" الذي أطلقته جمعية الوفاق بالإضافة إلى منع مستمر لعدد من مراسلي وكالات عالمية ومحلية من أداء عملهم خصوصاً تغطية الاحتجاجات. ولم يقتصر التضييق على الحريات الصحفية والصحفيين ونشطاء وسائل التواصل الاجتماعي وملاحقتهم على داخل البحرين بل امتد ليطولهم خارجها أيضاً حيث تم منع الصحفي أحمد رضي من دخول الإمارات، وإيقاف الصحافي نادر المتروك في مطار دبي، واعتقال الفنان المسرحي صادق الشعباني في سلطنة عمان التي سلمته بدورها إلى السلطات البحرينية، لوجود أسمائهم على لائحة سوداء تعممها الحكومة البحرينية في بعض البلدان.

ورصدت رابطة الصحافة البحرينية خلال هذه السنة تدهوراً واضحاً في مستوى الحريات والحقوق الأساسية لحرية التعبير حيث يُستهدف خطباء الجمعة والمدونون ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وحتى المواطنين العاديين، ويتم اعتقالهم وفق تهم اعتبرتها جماعات حقوق الإنسان تهماً كيدية. وعلى هذا الأساس تم توقيف ثلاثة خطباء جمعة واعتقال الناشط الحقوقي البارز ورئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، نبيل رجب بالإضافة إلى اعتقال الناشطة الحقوقية غادة جمشير.

إن رابطة الصحافة البحرينية تطالب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وكافة المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالدفاع عن حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام للتدخل العاجل وممارسة الضغط على حكومة البحرين من أجل:

- الإفراج الفوري دون قيد أو شرط عن جميع المصورين والإعلاميين المحتجزين بسبب مزاولتهم عملهم في تغطية الاحتجاجات أو ممارسة حقهم في حرية التعبير.
- إيقاف المحاكمات القضائية لنشطاء الإنترنت والإعلاميين وتهمة "التجمهر" للمصورين.
- إطلاق الحريات الإعلامية والصحافية وإغلاق مكتب الرقابة على الإنترنت في وزارة الاتصالات.
- إنهاء احتكار السلطة للإعلام التلفزيوني وفتح وسائل الإعلام للرأي الآخر المعارض.
- دعوة مقرر الأمم المتحدة الخاص بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير إلى جدولة زيارة عاجلة إلى البحرين.



شكر خاص الى الصندوق الوطني للديمقراطية - الولايات المتحدة

اعتقال «الجمري» و«الشعباني» و6 أشهر لمصورين و«حبيل» أمام المحكمة: الشاهد عذبي

لندن: الاثنين/ 25 فبراير 2014: تتابع «رابطة الصحافة البحرينية» بقلق بالغ استمرار السلطات البحرينية في خطواتها القمعية إزاء المصورين والإعلاميين ونشطاء الإنترنت، عقاباً لهم لمزاولة عملهم في تغطية الاحتجاجات أو ممارستهم حقهم في حرية التعبير عبر وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي.



وقد لاحظت الرابطة مواصلة السلطات خلال شهر يناير/ كانون الثاني 2014، نهجها المتبع منذ العام 2011 في التعامل مع الإعلاميين والمراسلين، والمتمثل في إعاقة عملهم، أو احتجازهم وتعريضهم للتعذيب في مراكز الاحتجاج، أو استخدام القضاء الميسس في تحريك قضايا ضدهم بتهم كيدية مثل «التجمهر» و«إهانة الملك» و«استخدام شبكات التواصل».

وشهد شهر يناير/ كانون الثاني صدور أحكام بالسجن لمدة متفاوتة على بعض الإعلاميين، واعتقال الفنان المسرحي صادق الشعباني في سلطنة عمان تمهيداً لتسليمه للسلطات البحرينية، ومنع الكاتبين سوسن الشاعر وطارق العامر من نشر مقالات في الصحف التي يعملون بها.

وقدم المصور أحمد الفردان الذي أفرج عنه في 9 يناير/ كانون الثاني إفادة عن مجريات تعذيبه في أثناء فترة الاحتجاز، وكسر ضلعين في صدره. فيما كشف المصور حسين حبيل والناشط الإلكتروني جاسم النعيمي، أثناء جلسة محاكمتهم، عن أن شاهد الإثبات الملازم أول فواز الصميم والضابط بإدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية الذي حضر المحكمة للشهادة ضدهما هو نفسه الذي هددتهما بالاعتصام وأشرف على تعذيبهما، في خلال فترة التحقيق.

1. تعذيب المصور أحمد الفردان

أفاد مصور وكالة «بو آر فوتو» الإيطالية أحمد جابر الفردان في 10 يناير/ كانون الثاني 2014 عن تعرضه للتعذيب في أثناء فترة اعتقاله. وأشار في حوار معه بعد يوم من الإفراج عنه إلى «وضعه في غرفة شديدة البرودة» و«سكب الماء فوق وجهه» و«الضرب المبرح ما أدى ذلك إلى تعرض ضلعين في صدره للكسر» [1]. وقد

نفى الوكيل المساعد للشؤون القانونية في وزارة الداخلية إفادته. وصرح في بيان صادر باللغة الإنجليزية بأن «الفردان لم يقدم أي شكوى إلى الأطباء أثناء الفحص الطبي، ولكن وجد لديه ارتفاع في ضغط الدم وارتفاع الأوزيم في دمه، ما أدى إلى إدخاله إلى المركز الطبي؛ وبقي هناك للعلاج والمراقبة». وأضاف بأنه «في حالة صحية جيدة ولم تُكسر أضلعه» [2]. وأفرجت السلطات عن الفردان في 9 يناير/ كانون الثاني بضمن محل إقامته، وذلك بعد أن أمرت النيابة العامة بحبسه 45 يوماً على ذمة التحقيق قضى منها 14 يوماً بتهمة المشاركة في مسيرة غير مرخصة بتاريخ 16 ديسمبر/ كانون الأول 2013.

2. اعتقال الناشط منصور الجمري

في وقت مبكر من صباح الخميس الموافق 9 يناير/ كانون 2014 قامت قوات الأمن البحرينية باعتقال الناشط الإلكتروني عضو مركز البحرين لحقوق الإنسان، منصور علي منصور الجمري (19 عاماً) بعد مدهامة منزل في مدينة حمد. وسبق أن حكم على الجمري بالحبس 6 أشهر بتهم التجمهر قضاها كاملة في السجن وأفرج عنه في سبتمبر/ أيلول 2012 [3]. وتعرض الجمري للضرب والتعذيب كما حرم من إنهاء دراسته بسبب الخوف من الاعتقال مرة أخرى إذا حضر مقاعد الدراسة.

3. منع المصور محمد المخرق

منعت قوات الأمن البحرينية المصور الصحفي في جريدة «الوسط» محمد المخرق من مواصلة عمله بتصوير موقع مسجد بريغي بتاريخ 11 يناير/ كانون الثاني 2014 أثناء قيام محتجين بالصلاة

وأكد المخرق أنه اتصل بضابط شؤون الإعلام في الإعلام الأمني بوزارة الداخلية أحمد الدخيل، قبل وصوله إلى موقع مسجد بريغي، للتأكد فيما إذا سيتم السماح له بتصوير الموقع، حيث التواجد الأمني لمنع الصلاة. وقال: «أبلغني الدخيل بعدم وجود أية مشكلة بتصوير الموقع. إلا أنني فوجئت بالضابط المسئول هناك بمنعني من التصوير، وأخذ بطاقتي الصحافية». وأكد المخرق أنه عاود الاتصال بالدخيل ليبلغه بمنعه من التصوير، والذي أبلغه مجدداً بالانتظار، إذ سيتم السماح له بالتصوير، إلا أنه وبعد دقائق سلمه الضابط المسئول في الموقع بطاقته الصحافية، مطالباً إياه بمغادرة الموقع [4].

4. الحكم 6 أشهر على المصور قاسم زين الدين

في 15 يناير/كانون الثاني 2014، حُكم على المصور التلفزيوني المستقل قاسم زين الدين الذي اعتقل في 2 أغسطس/ آب 2013 عشية تظاهرات حركة تمرد البحرين، بالسجن مدة 6 أشهر بتهمة «المشاركة في تجمع غير مشروع» و«التخريب». وقد حددت المحكمة تاريخ 16 فبراير/ شباط للنطق في قضية اتهامه بـ«أعمال عنف داخل السجن». وهذا هو الحكم الثاني الذي يناله؛ إذ سبق أن أصدرت محكمة بحرينية حكماً عليه في خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول 2013، بالسجن مدة ثلاثة أشهر بتهمة «المشاركة في تجمع غير مشروع».

5. منع مقالات للصحافيين سوسن الشاعر وطارق العامر

أفاد كل من الكاتبة بصحيفة «الوطن» سوسن الشاعر والكاتب بصحيفة «البلاد» طارق العامر في 19 يناير/ كانون الثاني 2014 عن منع مقالين لهما من النشر انتقداً فيهما جولة المحادثات التي

عقدتها وليّ العهد البحريني مع وفد للمعارضة في 15 من الشهر نفسه. وقالت الشاعر في حسابها على شبكة التواصل الاجتماعي «تويتر» إن مقالها المعنون «الاتفاقية الأخيرة» قد منع من النشر في صحيفة «الوطن»، مشيرة إلى أن «تعميماً صدر لجميع الصحف بعدم الخوض في موضوع الحوار إلا إيجاباً، كشرط لتهيئة الأجواء» [5] [6]. وقام طارق العامر بنشر مقاله المعنون «العبيط فتح» الذي منع من النشر أيضاً في نفس اليوم (19 يناير/ كانون الثاني) على حسابه في «تويتر» مع تنويه يقول إنه «منع من النشر» [7].

6. الحكم على المصور عبدالله الجرداني 6 أشهر

أصدرت محكمة بحرينية في 22 يناير/ كانون الثاني 2014 حكماً بالسجن 6 أشهر للمصور عبدالله سلمان الجرداني بتهمة «التجمهر»، و«استخدام شبكات التواصل بشكل مخالف للقانون». وكانت قوات الأمن قد اعتقلت المصور في 13 سبتمبر/ أيلول 2013 أثناء تغطيته أحد الاعتصامات في منطقة إسكان جدحفص. وقد تعرض للضرب من قبل قوات الأمن في طريق أخذه إلى مركز الشرطة، أصيب على إثره في الركبة وبجرح تحت شفتيه. وأفاد الجرداني بأنه «عندما أدرك الشرطي بأنه مصوراً، قام بتهديده بمزيد من المضايقات» [8]. وقضت النيابة العامة في 15 سبتمبر 2013 قراراً يقضي بسجنه مدة 45 يوماً على ذمة التحقيقات، قبل أن يتم الحكم عليه مدة 6 أشهر.

7. معذب «حبيل» و«النعيمي» شاهد إثبات ضدهما

أفاد كل من المصور حسين حبيل والناشط الإلكتروني جاسم النعيمي أثناء عرضهما على المحكمة (27 يناير/ كانون الثاني 2014) مع 7 من زملائهما، أن شاهد الإثبات الملازم أول فواز

حصار فبراير ومارس

تهمة «إهانة الملك» ذريعة لملاحقة النشطاء و7 سنوات هدية الملك لمعارضيه في السنة الجديدة

لندن: الأربعاء/ 9 أبريل 2014: لاحظت «رابطة الصحافة البحرينية» ارتفاعاً ملحوظاً خلال شهري فبراير/ شباط ومارس/ آذار في الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والمصورون من قبل السلطات الأمنية إضافة إلى المواطنين الذين يعبرون عن آرائهم في وسائل التعبير المختلفة، خاصة شبكات التواصل الاجتماعي.

وقد سجلت في هذا الإطار اعتقال نحو 4 مصورين بسبب أنشطتهم في تغطية الاحتجاجات وصدور 3 أحكام قضائية في قضايا تتعلق بالتعبير عن الرأي إضافة إلى إصابة عدد 1 من مراسلي وكالة الأنباء العالمية بقتال الغاز التي تلقيها قوات الأمن على المتظاهرين.

كما سجلت أيضاً خلال شهري فبراير/ شباط ومارس/ آذار نحو 6 حالات على الأقل تمثل إعاقة عن مواصلة العمل لمراسلي وكالات عالمية ومحلية من قبل قوات الأمن، وسحب رخصة واحدة، إضافة إلى مواصلة القضاء ملاحقة 9 مواطنين بتهم كيدية مثل «إهانة الملك» و«التحريض على بغض طائفة» و«سب الصحابة» عبر موقع «أنستغرام» وبرنامج الدردشة «واتساب». فيما أصدر الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة قراراً يقضي بتغليظ عقوبة «إهانته» لتصل إلى السجن 7 أعوام.

وقامت السلطات باعتقال كل من المصوين الفوتوغرافيين محمد العريبي، سيد أحمد الموسوي، سيد باقر الكامل وماجد طريف، الذين تعرض جميعهم للتعذيب أو التحقيق حول أنشطتهم في تصوير الاحتجاجات السياسية. وحكم على المصور أحمد حميدان الحائز على جوائز دولية بالسجن 10 أعوام. في الوقت الذي أصدرت محكمة حكماً بسجن الكاتب ورجل الدين السيد كامل الهاشمي 3 أعوام لاتهامه بـ«إهانة الملك»

و«التحريض على بغض الطائفة السنية» بعد إشارته في خطبة إلى هدم مساجد الشيعة التي قام بتوثيقها تقرير لجنة تقصي الحقائق.

واستدعت السلطات الأمنية إلى التحقيق الشاعرة آيات القرمزي، حيث جرى التحقيق معها حول مضامين قصيدة ألقته في مهرجان للمعارضة. فيما عُرض الكاتب الصحافي عباس المرشد على محكمة بشكل مفاجئ بتهمة «إهانة الملك» من دون أن يسبق ذلك التحقيق معه أو عرضه على النيابة.

وأصيب مصور وكالة الأنباء الألمانية مازن مهدي بطلقة مباشرة في رجله بعد استهداف مباشر من قوات الأمن أثناء تأديته عمله. فيما ألقى القبض على 4 أشخاص بتهمة «سب وقذف الصحابة»، ونشر صور «مخلة بالآداب العامة». كما قضت محكمة في قضية ذات صلة، بالحبس سنة مع النفاذ لمتهم بسب الصحافي عمر بن الخطاب عبر مجموعات في «واتساب».

إن «رابطة الصحافة البحرينية» تعتقد أن هذا الكم من القضايا «يمثل صورة صارخة للمستوى الخطير الذي بلغه التدهور على مستوى الحريات والحقوق الأساسية لحرية التعبير». وترى الرابطة أن تهم «إهانة الملك»، وتغليظ عقوبتها، وكذلك «التحريض على بغض طائفة» و«سب الصحابة»، أصبحت تهم جاهزة لملاحقة المعارضين الذين يطالبون منذ 14 فبراير/ شباط 2011 بالمزيد من الحريات

الصميم والضابط بإدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية الذي حضر المحكمة للشهادة ضدهما هو نفسه الذي هددتهما بالاعتصاب وأشرف على تعذيبهما. وتحدث حبيب قائلاً «الملازم الذي يمثل أمام عدالتكم اليوم، هو الذي عذبنا تعذيباً قاسياً، جسدياً ونفسياً، وهددنا بالإعتصاب وياغتصاب أمهاتنا وأخواتنا». وقد أكد زميله النعيمي ما جاء في كلامه. إلا أن قاضي المحكمة لم يأبه لكلامهما، وقضى بتأجيل الجلسة إلى 16 فبراير / شباط المقبل، لعرض شهود النفي والمرافعة النهائية. وتتهم النيابة العامة حبيب والنعيمي بـ«الترويج لتغيير النظام السياسي بوسائل غير مشروعة عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي» و«الخروج في مسيرات للغرض السابق ذكره» و«الدعوة إلى مسيرات وتجمعات غير مخطر عنها في قضية ما يسمى بتمرد البحرين» [9].

8. اعتقال الفنان المسرحي صادق الشعباني

في 27 يناير/ كانون الثاني 2014 أُلقت قوات الأمن العمانية القبض على الفنان المسرحي صادق الشعباني أثناء خروجه من مسجد في مدينة مطرح. وقد أفاد في اتصال مع عائلته (20 فبراير/ شباط 2014) بأن السلطات العمانية سلمته حال اعتقاله إلى رجال أمن بحرينيين تابعين لجهاز «الإنتربول»، كانوا يتواجدون في عمان، حيث ظل بحوزتهم حوالي 19 يوماً قبل أن يتم نقله إلى البحرين. وذكر بأن «شرطة بحرينيين قاموا بالتحقيق معه أثناء تواجده في عمان، وركزوا على سؤاله عن جمعية «الوفاق» ومسئوليتها عن الأنشطة التي يقوم بها». كما أوضح بأنهم أطلعوه على بعض التغريدات في «تويتر» التي نشرها مدونون بعد انتشار نبأ اعتقاله في عمان، وخصوصاً التغريدات التي نشرتها شبكة «لجنة معتقلي البلاد القديم»، والتحقيق معه حول أسباب الاهتمام الإعلامي به. لكن الشعباني لفت إلى أنه لم يتعرض إلى التعذيب خلال فترة احتجازه في عمان [10].

إن رابطة الصحافة البحرينية تطالب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والأمم المتحدة وكافة المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالدفاع عن حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام للتدخل العاجل وممارسة الضغط على الحكومة البحرين من أجل:

- الإفراج الفوري دون قيد أو شرط عن جميع المصورين والإعلاميين المحتجزين بسبب مزاولتهم عملهم في تغطية الاحتجاجات أو ممارسة حقهم في حرية التعبير.
- إيقاف المحاكمات القضائية بتهمة «إهانة الملك» لنشطاء الإنترنت والإعلاميين وتهمة «التجمهر» للمصورين.
- فتح الحريات الإعلامية والصحافية وإغلاق مكتب الرقابة على الإنترنت في وزارة الاتصالات.
- إنهاء احتكار السلطة للإعلام التلفزيوني وفتح وسائل الإعلام للرأي الآخر المعارض.
- دعوة مقرر الأمم المتحدة الخاص بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير إلى جدولة زيارة عاجلة إلى البحرين.

القوائم

1. <http://www.alwasatnews.com/4143/news/read/846055/1.html>
2. <http://www.alwasatnews.com/4148/news/read/847480/1.html>
3. <http://www.bchr.net/ar/node/6702>
4. <http://www.alwasatnews.com/4145/news/read/846582/1.html>
5. http://www.twitlonger.com/show/n_1rvuph
6. http://www.twitlonger.com/show/n_1rvvp7u
7. http://www.twitlonger.com/show/n_1rvuseg
8. <http://www.bchr.net/ar/node/6475>
9. <http://bhmirror.no-ip.biz/news/13065.html>
10. <http://bhmirror.no-ip.biz/news/13632.html>

إيقاف 6 صحافيين في السنابس

قامت السلطات الأمنية (14 فبراير/ شباط) بإيقاف 6 صحافيين كانوا يزاولون عملهم بتغطية الأحداث التي شهدتها المنطقة بمناسبة الذكرى الثالثة لاندلاع احتجاجات 14 فبراير، وإعاقتهم عن عملهم لمدة نصف ساعة. والصحافيون، هم: مراسلة إذاعة «مونتيكارلو» و قناة «فرنسا 24» نزيهة سعيد، الصحافية بجريدة «الوسط» ريم خليفة، مراسل وكالة الأنباء الألمانية مازن مهدي، مصور وكالة «أسوشيتد برس» حسن جمالي، ومصورا وكالة «رويترز» حمد محمد وعامر محمد.

أول اتصال من الفنان صادق الشهباني

قالت عائلة الفنان صادق الشهباني (31 عاماً) إنها تلقت اتصالاً هاتفياً قصيراً جداً منه (15 فبراير/ شباط 2014) قال فيه فقط «إنه بخير»، لكنه لم يكشف عن مكان تواجده. وهذا هو الاتصال الأول له منذ اختفائه في سلطنة عمان (26 يناير/ كانون الثاني 2014)، والذي تبين لاحقاً أن السلطات العمانية قامت بتسليمه للبحرين [6]. وقد أفاد في اتصال مع عائلته (20 فبراير/ شباط 2014) بأن السلطات العمانية سلمته حال اعتقاله إلى رجال أمن بحرينيين تابعين لجهاز «الإنتربول»، كانوا يتواجدون في عمان، حيث ظل بحوزتهم حوالي 19 يوماً قبل أن يتم نقله إلى البحرين. وذكر بأن «شرطة بحرينيين قاموا بالتحقيق معه أثناء تواجده في عمان، وركزوا على سؤاله عن جمعية «الوفاق» ومسئوليتها عن الأنشطة التي يقوم بها». كما أوضح بأنهم أطلعوه على بعض التغريدات في «تويتر» التي نشرها مدونون بعد انتشار نبأ اعتقاله في عمان، والتحقيق معه حول أسباب الاهتمام الإعلامي به (7).



بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز سبع سنين وبالغرامة التي لا تقل عن ألف دينار ولا تتجاوز عشرة آلاف دينار من أمان بإحدى طرق العلانية ملك مملكة البحرين أو علمها أو شعارها الوطني ويعد ظرفاً مشدداً إذا وقعت الجريمة في حضور الملك» (3).

اعتقال المصور سيد أحمد الموسوي

اعتقلت السلطات الأمنية (10 فبراير/ شباط 2014) المصور سيد أحمد الموسوي (25 عاماً) الحائز على 119 جائزة دولية بعد مدهامة منزله الكائن بقرية الدراز. وقامت عناصر مدنية بمعية قوات الأمن بإخضاع منزله إلى تفتيش دقيق، تم على إثره مصادرة كاميرته والأجهزة الإلكترونية التابعة له، ثم اقتادته إلى جهة غير معلومة تبين لاحقاً أنها التحقيقات الجنائية، بحسب إفادته بحد أن مكن من الاتصال بذويه بعد اعتقاله بساعات. ولم تبرز قوات الأمن أي إذن صادر بالقبض عليه، فيما أفيد بأنه «أخذ مصادفة لتواجده في المنزل أثناء مدهامته لاعتقال أخيه الأصغر سيد محمد الموسوي» (4). وأفادت عائلته (20 فبراير/ شباط) بأنه «تعرض إلى التعذيب الشديد والتعليق والتنكيل طوال 4 أيام من التحقيق معه بعد اعتقاله من منزله». وأفادت بأنه «اشتكى من تعرضه للصدع بالكهرباء بأجزاء جسده وتعليقه أربع مرات بأحد أبواب غرف التحقيق مع تعريته من جميع ملابسه، وإجباره على الوقوف لأربعة أيام متتالية مغلق العينين مع تعمد ضربه على الأماكن الحساسة بجسمه». وذكر بأن «المشرف على التحقيق كان يأمر بإعادة تعليقه بشكل مؤلم بعد كل إجابة لا تعجبه» (5).

السياسية». وتدين «رابطة الصحافة البحرينية» مواصلة السلطات خطواتها القمعية إزاء المصورين والإعلاميين ونشطاء الإنترنت، عقاباً لهم لمزاوتهم عملهم في تغطية الاحتجاجات أو ممارستهم حقهم في حرية التعبير عبر وسائل الإعلام المختلفة.

اعتقال المصور محمد العريبي

اعتقلت السلطات الأمنية (2 فبراير/ شباط 2014) المصور الفوتوغرافي محمد العريبي وزميل له في مطار البحرين الدولي. وتمت مدهامة منزله فجر اليوم التالي ومصادره كاميراته وأجهزته الإلكترونية. وسمح للعريبي الذي كان عائداً من زيارة دينية إلى سوريا في البداية المرور من منفذ المطار، قبل أن يتم استدعاؤه من قبل شرطي، طالباً منه العودة. وحسب إفادة عائلته، فإنها «انتظرت خروجه حتى ساعة متأخرة من الليل، لكن أمن المطار طلب منها مغادرة مبنى المطار، لأن التحقيق سيطول معه». وقامت عائلة العريبي بمراجعة إدارة التحقيقات والمباحث الجنائية لكنها لم تحصل على أية معلومات عنه، حيث أبلغتهم بضرورة الانتظار لحين عرضه على النيابة العامة. وأوضحت عائلته بأنها تلقت اتصالاً منه لاحقاً «يبلغها فيه بأنه موقوف وزميله في إدارة التحقيقات الجنائية من دون ذكر الأسباب» (1).

استدعاء الشاعرة آيات القرمزي

استدعى مركز شرطة الوسطى (3 فبراير/ شباط 2014) الشاعرة آيات القرمزي للتحقيق بشأن قصيدة ألقته في تجمع للمعارضة بستر، جنوبي المنامة. وأسند المركز إلى القرمزي تهمة «إهانة الملك» و«التحريض على كراهية نظام الحكم» قبل أن يخلي سبيلها بعد توقيعها على تعهد بالمثول أمام المركز عند الطلب مع تحويل القضية إلى النيابة العامة. وصرحت القرمزي بأن التحقيق الذي دام حوالي الساعة «دار حول أبيات القصيدة الشعرية التي ألقيتها في ستر، حيث أخذ المحقق يسألني عن معاني الأبيات والشخص أو الجهات المعنية بها». وقالت بأنها «أكدت في حضرة التحقيق بأنها لم تتعرض بالاسم لأي شخصية أو جهة إنما كانت تنتقد الظواهر العامة للظلم دون تحديد» (2). من جهتها، قالت المحامية ريم خلف إن «مركز الشرطة رفض حضورها للتحقيق مع آيات القرمزي بدعوى أن حضور المحامية في محضر السؤال جوازي وليس وجوباً».

سبع سنوات لمن يهين الملك

أصدر الملك حمد بن عيسى آل خليفة (4 فبراير/ شباط 2014) قراراً يقضي بتشديد العقوبة على من «يهين الملك» والتي قد تصل إلى السجن 7 سنوات. وصادق الملك على تعديل المادة (214) من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976، والتي أصبحت تنص على أنه «يعاقب



أرجأت المحكمة الكبرى الجنائية (16 فبراير/ شباط 2014) محاكمة كل من المصور المعتقل حسين حبيل والناشط الإلكتروني جاسم النعيمي والمصور التلفزيوني المستقل قاسم زين الدين إلى جلسة في 16 مارس/ آذار. وكان كل من حبيل والنعيمي قد ذكرا أثناء عرضهما على المحكمة (27 يناير/ كانون الثاني 2014)، أن شاهد الإثبات الملازم أول فواز الصميم والضابط بإدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية الذي حضر المحكمة للشهادة ضدهما هدهما بالاعتصاب وأشرف على تعذيبهما. وتتهمهما السلطات بـ«الترويج لتغيير النظام السياسي بوسائل غير مشروعة عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي» و«الخروج في مسيرات للغرض السابق ذكره» و«الدعوة إلى مسيرات وتجمعات غير مخطر عنها في قضية ما يسمى بتمرد البحرين». فيما حكم زين الدين بالسجن مدة 3 أشهر بتهمة «المشاركة في تجمع غير مشروع». وفي يوم 15 يناير/ كانون الثاني 2014، حُكم عليه بالسجن مرة أخرى مدة ستة أشهر بتهمة «المشاركة في تجمع غير مشروع والتخريب». فيما عرض على المحكمة بتاريخ 16 فبراير/ شباط للنظر في قضية اتهامه بـ«أعمال عنف داخل السجن».



أصيب مصور وكالة الأنباء الألمانية مازن مهدي (26 فبراير/ شباط) بطلقة مباشرة في رجله بعد استهداف مباشر من قوات الأمن، وذلك أثناء تأديته عمله وزملاءه في تغطية مظاهرة احتجاجية لمتظاهرين معارضين في منطقة الديه غربي العاصمة المنامة. وأفاد مهدي بأن «قوات الأمن وجهت عدة طلقات من قنابل الغاز الخانق في اتجاه الصحفيين المصورين»، مضيفاً بأن «زاوية الإطلاق وتعتمد توجيه الطلقات بشكل مباشر علينا يؤكد أن الاستهداف كان مقصوداً». كما استهدفت القوات أيضاً مراسل وكالة الأنباء الفرنسية محمد الشيخ بقنابل الغاز المسيل للدموع، حيث قامت بتصويبها نحوه مباشرة. فيما منعت مصور وكالة «أسوشيتد برس» الأمريكية حسن جمالي من تصوير التظاهرة التي كانت تجري في المنطقة، وقامت بسحب ترخيصه.

اعتقال 4 بتهمة «سب الصحابة»

ألقت السلطات الأمنية القبض على 4 أشخاص، بتهمة «سب وقذف الصحابة»، ونشر صور «مخلّة بالأداب العامة»، على مواقع التواصل الاجتماعي بشبكة الإنترنت. ونقل بيان لمركز الإعلام الأمني بوزارة الداخلية عن مدير عام الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني قوله إنه «تم عرض المتهمين على النيابة العامة، لاتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم». وأضاف بأنه «تم رصد حساب في موقع انستغرام، يقوم بإهانة رموز دينية، من خلال نشر عبارات وصور تسيء إلى الخلفاء الراشدين». وتابع بأنه تم أيضاً رصد قيام ذات الحساب بـ«نشر صور مخلّة بالأداب العامة»، مشيراً إلى أن «الشرطة تمكنت من كشف هوية مستخدم الحساب، وتبين أنهم 4 أشخاص، حيث تم ضبطهم والأجهزة المستخدمة في الجريمة، كما تم إغلاق الحساب» (8). ولم يكشف البيان عن هوية المتهمين.

سنة واحدة لمتهم بـ«سب صحابي» في «واتساب»

حكمت المحكمة الصغرى الجنائية الرابعة برئاسة القاضي حمد السويدي وأمانة سر ناصر الحايكي (5 مارس/ آذار 2014) بحبس متهم بسبّ الصحابي عمر بن الخطاب بألفاظ بذيئة عبر مجموعات في «واتساب» من خلال هاتفه، لمدة سنة مع النفاذ، وأمرت المحكمة بمصادرة الهاتف المستخدم في الجريمة. وأحالت النيابة المتهم إلى المحكمة بتهمة «إهانة رمز موضع تمجيد وتقديس لدى أهل ملة»، و«إزعاج المجني عليه بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي». وقضت المحكمة بحبسه سنة مع النفاذ عن التهمتين للارتباط، مشيرة إلى أن «الحكم هو الحد الأقصى للعقوبة في هذه التهمة وذلك كون المتهم استخدم عبارات مقززة لا يقبلها أحد» (9).

قامت السلطات الأمنية (6 مارس/ آذار 2014) باعتقال المصور سيد باقر الكامل من نقطة تفتيش أمنية بالقرب من دوار القدم في الساعات الأولى من فجر. وقالت عائلته إنها «تلقت اتصالاً منه لمدة لا تتجاوز العشرين ثانية، أكد خلال المكالمة أنه بخير» (10). وقامت السلطات بالإفراج عنه بعد 5 أيام من اعتقاله (9 مارس/ آذار)، حيث أفاد بتعرضه للصفع واللكم والتهديد بالاعتصاب أثناء التحقيق معه في مبنى التحقيقات. وذكر بأنه «كان مصمداً ومقيداً معظم الوقت، وأجبر على الوقوف لساعات طويلة كما تعرض للشتيم من المحقق». كما أشار إلى «تعرضه للتهديد بالاعتصاب الجنسي والصعق بالكهرباء»، مشيراً إلى أن «التحقيق معه تركز حول نشاطه في التصوير، وخصوصاً تصويره للمسيرات» (11).

الحكم على السيد كامل الهاشمي 3 سنوات

حكمت المحكمة الصغرى الجنائية الثالثة (13 مارس/ آذار 2014) بحبس الكاتب ورجل الدين سيد كامل الهاشمي 3 سنوات بتهمة التحريض على «بغض الطائفة السنية» و«الإساءة إلى الملك» في خطبة جمعة بمسجد في باربار ومأتم بني جمرة.

وقالت المحكمة في حيثيات الحكم إن «ضميرها يطمئن، ويرتاح وجدانها بارتكاب المتهم للجريمة أثناء خطبة الجمعة بالمسجد المذكور في الأول من محرم واليوم السابق له، وقد وصل الأمر بالمتهم إلى نزع صفة الإسلام عن طائفة ونعتهم بالكفر، وهو ما يكره السلم العام». وحوّل التهمة الثانية قالت المحكمة إن «الجريمة قائمة في حقه بإلقائه العبارات المهينة ونعت رأس الدولة بالألفاظ المسيئة» (12).

وبحسب محضر التحقيق، فإن الهاشمي سئل عن مقصده من قوله «ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها»، ليرد على النيابة العامة بالقول: «الأشخاص الذين هدموا المساجد، هم الظالم الذين قاموا بهدم المساجد، وهم أشخاص ملتزمون معهم رجال الأمن ولم نشاهد الملك أو رئيس الوزراء أو ولي العهد من ضمن هؤلاء الأشخاص».

كما سئل عن قصده بـ«هابيل وقابيل»، فرد قائلاً: «هو أول تجاوز على حق الآخر بين أخوين، ونحن أخوة ودائرة الأخوة باقية، إذا اختلفنا يأتي أحد و يصلح ما بيننا وذلك على الربح والسعة، ولكن لا يأتي ويقتلني» (13).

الإفراج عن المصور محمود عبدالصاحب

أفرجت السلطات البحرينية (18 مارس/ آذار 2014) عن الكاتب والمصور محمود عبدالصاحب بعد أن قضى 3 أعوام في السجن بتهمة «المشاركة في تجمعات غير مرخصة» و«تزوير ونشر الصور عن وقوع إصابات في الأحداث». واعتقل عبدالصاحب في 15 مارس/ آذار 2011 من نقطة تفتيش بالقرب



العواض

1. <http://www.alwasatnews.com/4169/news/read/854079/1.html>
2. <http://www.alwasatnews.com/4168/news/read/853761/1.html>
3. <http://bna.bh/portal/news/600824>
4. <http://www.alwasatnews.com/4175/news/read/855918/1.html>
5. <http://alwafaq.net/cms/2014/03/17/27968/>
6. <http://bhmirror.no-ip.biz/news/13513.html>
7. <http://bhmirror.no-ip.biz/news/13632.html>
8. http://www.akhbar-alkhaleej.com/13124/article/1_1164.html
9. <http://www.alwasatnews.com/4197/news/read/863126/1.html>
10. <http://www.alwasatnews.com/4199/news/read/863864/1.html>
11. <http://bhmirror.no-ip.biz/news/14010.html>
12. <http://www.albiladpress.com/article237324-1.html>
13. http://manamavoice.com/news-news_read-11266-0.html
14. <http://www.bchr.net/ar/node/4968>
15. http://manamavoice.com/index.php?plugin=news&act=news_read&id=19166
16. <http://www.alwasatnews.com/4216/news/read/869130/1.html>
17. <http://www.bahrainrights.org/ar/node/6809>
18. <http://bmirror14feb2011.no-ip.org/news/14538.html>

بالإضافة إلى ذلك، أبلغ حميدان عائلته أنه وأثناء استجوابه «تم إجباره على الاعتراف بارتكاب جريمة يدعي أنه لم يرتكبها، وقد هدده المحققون بأنه سوف يتم اتهام إخوته بجرائم إذا لم يقيم بالاعتراف. و قام المحققون بتسمية إخوته كما قاموا باختيار تهم عشوائية هددوا بتلقيها ضدهم». وقال فاضل السواد محامي حميدان إنه «لا أدلة قدمت ضد أحمد سوى الاعترافات التي انتزعت تحت التعذيب وتقارير المصادر السرية التي عادة ما تعتمد عليها التحقيقات الجنائية لتلقيق التهم للمتهمين» (17).

تأجيل محاكمة الكاتب عباس المرشد

أجلت المحكمة الصغرى الجنائية (27 مارس/ آذار 2014) قضية الكاتب والباحث عباس المرشد، الأخ غير الشقيق لأمين عام جمعية «الوفاق» الشيخ علي سلمان، بتهمة «إهانة الملك» إلى جلسة بتاريخ 12 يوليو/ تموز 2014. وتلقى المرشد إحضارية للممثل أمام المحكمة بتهمة «إهانة الملك» بشكل مفاجيء من دون أن يسبق ذلك التحقيق معه في النيابة العامة أو التحقيقات الجنائية أو أي جهة معنية في التهمة المنسوبة إليه. وكان المرشد قد اعتقل في مايو/ أيار 2011 إبان فترة السلامة الوطنية ووجهت إليه مجموعة تهم من بينها «التحريض على كراهية النظام ورموز الحكم»، قبل أن يتم إطلاق سراحه في وقت لاحق من نفس العام (18).

تأجيل محاكمة «حبييل» و«النعمي» و«الشعباني» لـ 29 أبريل

أرجأت المحكمة الكبرى الجنائية (31 مارس/ آذار 2014) محاكمة كل من المصور المعتقل حسين حبييل والناشط الإلكتروني جاسم النعمي والفنان صادق الشعباني إلى جلسة في 29 أبريل/ نيسان للنطق بالحكم. وتتهمهم السلطات بـ«الترويج لتغيير النظام السياسي بوسائل غير مشروعة عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي» و«الخروج في مسيرات للغرض السابق ذكره» و«الدعوة إلى مسيرات وتجمعات غير مخطر عنها في قضية ما يسمى بتمرد البحرين». إن رابطة الصحافة البحرينية تطالب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والأمم المتحدة وكافة المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالدفاع عن حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام للتدخل العاجل وممارسة الضغط على الحكومة البحرين من أجل: الإفراج الفوري دون قيد أو شرط عن جميع المصورين والإعلاميين المحتجزين بسبب مزاولتهم عملهم في تغطية الاحتجاجات أو ممارسة حقهم في حرية التعبير. إيقاف المحاكمات القضائية بتهمة «إهانة الملك» لنشطاء الإنترنت والإعلاميين وتهمة «التجمهر» للمصورين. فتح الحريات الإعلامية والصحافية وإغلاق مكتب الرقابة على الإنترنت في وزارة الاتصالات. إنهاء احتكار السلطة للإعلام التلفزيوني وفتح وسائل الإعلام للرأي الآخر المعارض. دعوة مقرر الأمم المتحدة الخاص بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير إلى جدولة زيارة عاجلة إلى البحرين.

من مقر المجلس الأعلى للمرأة في الرفاع، وكان في طريقه عائداً إلى منزله عندما تم اعتقاله. لم تعرف عائلته شيئاً عنه إلا بعد 10 أيام، عندما أتصل وطلب منهم إحضار بعض الملابس له إلى مركز شرطة الرفاع. وحكم عليه بالسجن لمدة 5 سنوات، ثم تم تخفيف الحكم إلى ثلاث سنوات ونصف بعد الاستئناف. وأفاد بأنه تعرض للتعذيب بواسطة 8 من رجال الشرطة المقنعين في مركز شرطة القضيبيية وتم تهديده بالاغتصاب إذا رفض الاعتراف أمام الكاميرا لعرضه في تلفزيون البحرين (14).

اعتقال المصور ماجد طريف

اعتقلت السلطات الأمنية (19 مارس/ آذار 2014) المصور ماجد طريف بمنطقة السنابس غربي المنامة، بعد مدهامة منزله فجراً. وأكد طريف في اتصال قصير مع عائلته تواجده في إدارة التحقيقات الجنائية. وقامت السلطات بالإفراج عنه بعد حوالي 12 ساعة من احتجازه، حيث تم التحقيق معه حول نشاطه في مجال التصوير (15).

الإفراج عن المصور حسن معتوق

أفرت السلطات الأمنية (23 مارس/ آذار 2014) عن المصور والممرض حسن معتوق بعد أن أنهى فترة محكوميته. وحكم على معتوق في محكمة السلامة الوطنية مايو/ أيار 2011 بالسجن ثلاثة أعوام بتهمة «إذاعة أخبار وبيانات كاذبة ومغرضة، كان من شأن ذلك إلقاء الرعب والضرر في نفوس الناس، والتحريض علناً على ازدراء وكراهية نظام الحكم» و«تصوير المعتصمين في دوار اللؤلؤة وتسليم الصور إلى اللجنة الإعلامية التي كانت متواجدة في الدوار» و«الاشترك في تجمهر في مكان عام (دوار اللؤلؤة، ومسيرة الديوان الملكي)، بغرض الإخلال بالأمن العام» (16).

الحكم بحبس المصور أحمد حميدان 10 سنوات

أصدرت المحكمة الكبرى الثالثة (26 مارس/ آذار 2014) حكمها بسجن المصور أحمد حميدان 10 سنوات بتهمة «مهاجمة مركز شرطة سترة» و«التعدي على أفراد الأمن بقنابل المولوتوف وقاذفات الأسياخ والمسامير الحديدية». يشار إلى أن حميدان حائز على 163 جائزة ضمن مسابقات في الولايات المتحدة الأمريكية وهنغاريا وصربيا. وقد اعتقل في ديسمبر/ كانون الأول 2012، حيث أفاد بتعرضه للتعذيب في مبنى التحقيقات الجنائية ما تسبب له بانهيار عصبي. ومن بين وسائل التعذيب التي تعرض لها حميدان «إجباره على الوقوف في غرفة باردة جداً لساعات وهو مكبل اليدين ومعصوب العينين». كما أبلغ حميدان عائلته أنه «بينما كان معصوب العينين ومكبل اليدين في إدارة التحقيقات الجنائية تم إجباره على حمل جسم غريب وقال له المحققون أنه قنبلة موقوتة معدة للإفجار. وبقي ذلك الجسم الغريب في يديه لساعات، حيث يتم مراقبته باستمرار خلال ذلك الوقت ويتم الصراخ عليه فيما لو تحرك ولو بمقدار أهلة».

حصار أبريل ومايو

إصابة 4 من مصوري وكالات الأنباء واستمرار
ملاحقة المصورين وأحكام بالسجن
على نشطاء إلكترونيين

لندن - 31 ديسمبر 2014: تعبر رابطة الصحافة البحرينية عن قلقها من استمرار السلطات البحرينية حملتها على المصورين والنشطاء والمدونين ومراسلي وسائل الإعلام الأجنبية. وتستنكر الرابطة الأحكام بالسجن التي واصل القضاء البحريني الذي يعين أعضاؤه ممارسي ملكية، إصدارها على الصحافيين ونشطاء الإنترنت بسبب ممارستهم الحق في التعبير ومزاولة عملهم في توثيق الانتهاكات التي تقوم بها قوات الأمن.



«الاستئناف» تؤيد حبس «السامهيجي» سنة

أيدت محكمة الاستئناف (3 أبريل/ نيسان 2014) حكماً صادراً من المحكمة الجنائية الثالثة ضد استشاري جراحة العيون والمدافع عن حقوق الإنسان الدكتور سعيد السماهيجي (60 عاماً) بالسجن لمدة عام واحد (1). وقضى الحكم الصادر أيضاً بغرامة مالية بمبلغ 200 دينار بحريني بتهمة «إهانة ملك البحرين». وجاء هذا الحكم بعد كلمة ألقاها الدكتور سعيد السماهيجي في 1 سبتمبر/ أيلول 2013 في مجلس تعزية لشاب كان قد قُتل على يد الشرطة. وسبق أن حكمت محكمة عسكرية على الدكتور سعيد السماهيجي بالسجن لعشر سنوات في أكتوبر/ تشرين الأول 2012 ضمن مجموعة الطاقم الطبي التي تعرضت لمحاكمات بسبب مساعدة المتظاهرين الذين أصيبوا أثناء احتجاجات العام 2011، وتم بعد ذلك تخفيف الحكم إلى سنة واحدة في محكمة الاستئناف الجنائية حيث أطلق سراحه في أبريل/ نيسان 2013.

إصابة 4 من مصوري وكالات الأنباء بـ«الشوزن»

تعرض 4 مصورين صحافيين تابعين لوكالات الأنباء (3 أبريل/ نيسان 2014)، إلى إصابات بطلقات «الشوزن»، أثناء

تغطيتهم أحداث تشييع المتوفي حسين شرف (21 عاماً) بمنطقة العكر، وما أعقبها من اندلاع مواجهات أمنية بين محتجين وقوات مكافحة الشغب. وأصيب مصور وكالة الأنباء الألمانية مازن مهدي في يديه وصدرة، وأصيب بنزيف، نقل على إثر تلك الإصابات إلى مستشفى السلمانية، وخرج من المستشفى لاحقاً. في حين أصيب مصور وكالة «أسوشيتد برس» حسن جمالي بإصابة طفيفة في رجله لم يعلم عنها إلا بعد وصوله إلى المنزل. كما أصيب مصورا وكالة أنباء «رويترز» حمد محمد وعامر محمد بإصابات طفيفة (2).

الحكم على مدير موقع «لؤلؤة أوال» بالسجن سنتين ونصف

قضت المحكمة الصغرى الجنائية الأولى (8 أبريل/ نيسان 2014) بالسجن سنتين ونصف بحق المدون علي معراج (35 عاماً) مدير موقع «لؤلؤة أوال» الإلكتروني بتهمة «إهانة الملك» و«إساءة استخدام الوسائل السلوكية واللاسلكية» (3). وألقت الشرطة القبض على علي معراج بينما كان يتواجد في منزله يوم 7 يناير/ كانون الثاني 2014، حيث صادرت حاسوبه، كما اعتُقل شقيقه أيضاً في مقر عمله، قبل أن يُفرج عنه بعد شهر ونصف.. وقال النائب العام إن المدون «أهان

الملك بإحدى الطرق العلانية، وتسبب عمداً في إزعاج الغير بإساءة استعمال أجهزة الاتصال السلوكية واللاسلكية»، موضحاً أن المحكمة قضت «بحبسه سنتين عن التهمة الأولى و6 أشهر عن الثانية». وأثناء مثوله أمام المحكمة الصغرى الجنائية الأولى، رفض القاضي استدعاء شهود المتهم مكتفياً بثلاث جلسات فقط قبل النطق بالحكم.

تجديد حبس المصور أحمد الموسوي 45 يوماً

جددت السلطات الأمنية (15 أبريل/ نيسان 2014) حبس المصور السيد أحمد الموسوي (26 عاماً) الحاصل على 173 جائزة دولية، وشقيقه المدون محمد الموسوي، 45 يوماً على ذمة التحقيق بتهمة «الانضمام لخلية غرضها الإخلال بأمن البحرين». واعتقل السيد أحمد الموسوي مع شقيقه بعد اقتحام منزله في 10 فبراير/ شباط 2014 في منطقة الدراز غربي المنامة، ومصادرة الأجهزة الخاصة به وهي عبارة عن هاتف و4 أجهزة «هاردسك» وكمبيوتر محمول وأجهزة أخرى. واقتيد إلى جهة مجهولة ولم يعلم ذويه عن مصيره إلا بعد أيام من اعتقاله، إذ تلقوا اتصالاً يفيد بوجوده في سجن الحوض الجاف يوم الأحد 16 فبراير/ شباط 2014. وقال المحامي محمد التاجر في تقرير له عن المعتقل إن

«الموسوي تعرض للتعذيب حسب روايته المتفقة مع رواية باقي الموقوفين معه في مبنى التحقيقات الجنائية»، مشيراً إلى «أنه بقي هناك لمدة أربعة أيام تم خلالها ممارسة مختلف أساليب التعذيب من الركل والصفع إلى التهديد بالإغتصاب إلى القيام بالتحرش فيه جنسياً والضرب على الأماكن الحساسة» (4). وأوضح بأنه «خلال سؤاله عن التهم الموجهة له في مبنى التحقيقات الجنائية أنكر أنه انضم أو قام بتشكيل خلية إرهابية لزعزعة أمن واستقرار البحرين، ثم استمر التحقيق معه حول دوره كمصور للمسيرات المخاطر عنها والتي تنظمها الجمعيات وعن علاقته بالأشخاص والمسؤولين عنها، ثم تم ضربه وإجباره على التوقيع على إفادة لم يقرأها».

5 سنوات لـ«حبيل» و«النعيمي» و«شعبان»

قضت المحكمة الكبرى الجنائية (28 أبريل/ نيسان 2014) بالسجن 5 سنوات على المصور الدولي حسين حبيل، والفنان صادق الشعباني، والناشط الإلكتروني جاسم النعيمي. وأسندت النيابة العامة للمتهمين أنهم «في غضون العام 2013، روجوا لتغيير النظام السياسي بوسائل غير مشروعة عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، للخروج في مسيرات للغرض



القوامش

1 <http://www.frontlinedefenders.org/ar/node/25649>

2 <http://www.alwasatnews.com/4227/news/read/872734/1.html>

3 <http://www.alwasatnews.com/4235/news/read/875201/1.html>

4 http://manamavoices.com/index.php?plugin=news&act=news_read&id=19866&page=0

5 <http://www.alwasatnews.com/4252/news/read/880448/1.html>

html

6 <http://www.alwasatnews.com/4266/news/read/884899/1.html>

html

7 <http://bmirror14feb2011.no-ip.org/news/15933.html>

8 <http://alwefaq.net/cms/2014/05/18/29629/>

9 <http://alwasatnews.com/mobile/news-888249.html>

10 <http://www.bahrainmirror.com/news/16922.html>

السابق ذكره، كما أنهم دعوا إلى مسيرات وتجمعات غير مخطر عنها»(5).
وأفاد كل من المصور حسين حبيب والناشط الإلكتروني جاسم النعيمي أثناء عرضهما على المحكمة (27 يناير/ كانون الثاني 2014) مع 7 من زملائهما، أن شاهد الإثبات الملازم أول فواز الصميم والضابط بإدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية الذي حضر المحكمة للشهادة ضدهما هددتهما بالاعتصاب وأشرف على تعذيبهما. إلا أن قاضي المحكمة لم يأبه لكلامهما.

استدعاء المصور «الفردان»

تلقى المصور أحمد الفردان إحصارية في 10 مايو/ أيار 2014 للمثول أمام المحكمة الجنائية الصغرى. وقد عرض على المحكمة في 12 مايو/ أيار حيث وجهت له تهمة «التجمهر» على إثر تصويره تظاهرات تزامناً مع العيد الوطني. وقال الفردان إنه تم التحقيق معه بتهمة «التجمهر»، وأوضح أنه كان يزاول عمله في التصوير لوكالة «نور فوتو» الإيطالية. وصرح المحامي محمد المهدي إن «المحكمة أجلت النظر في قضيته للاطلاع والرد في 26 مايو/ أيار الجاري بعد ما تحدث عن ما تعرض له من تعذيب منذ لحظة اعتقاله إلى أن تم الإفراج عنه».

انعقاد استئناف المصور «حميدان»

أجلت محكمة الاستئناف (25 يونيو/ حزيران 2014) استئناف المصور أحمد حميدان (25 عاماً) على الحكم الصادر بحقه لغاية 25 أغسطس/ آب المقبل للنطق بالحكم. وكانت المحكمة الكبرى قد حكمت على حميدان بالسجن 10 سنوات في قضية ما يعرف بـ «الاعتداء على مركز ستر» التي تشمل 32 شخصاً. وقال المحامي المكلف بالدفاع عن حميدان المحامي فاضل السواد إن «الحكم صدر اعتماداً على الاعترافات التي سحبت تحت التعذيب، والمصادر السرية» (10).

إن رابطة الصحافة البحرينية تطالب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والأمم المتحدة وكافة المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالدفاع عن حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام للتدخل العاجل وممارسة الضغط على الحكومة البحرين من أجل:

- الإفراج الفوري دون قيد أو شرط عن جميع المصورين والإعلاميين المحتجزين بسبب مزاولتهم عملهم في تغطية الاحتجاجات أو ممارسة حقهم في حرية التعبير.

- إيقاف المحاكمات القضائية بتهمة «إهانة الملك» لنشطاء الإنترنت والإعلاميين وتهمة «التجمهر» للمصورين.

- فتح الحريات الإعلامية والصحافية وإغلاق مكتب الرقابة على الإنترنت في وزارة الاتصالات.

- إنهاء احتكار السلطة للإعلام التلفزيوني وفتح وسائل الإعلام للرأي الآخر المعارض.

- دعوة مقرر الأمم المتحدة الخاص بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير إلى جدولة زيارة عاجلة إلى البحرين.

وأذكر الفردان أمام المحكمة تهمة التجمهر المنسوبة إليه، وطلب المحامي التصريح له بنسخة من أوراق الدعوى والاطلاع والرد. وذكر المهدي أن «المحكمة سمحت للفردان بالإدلاء بما تعرض له من تعذيب، وأنه يعمل مصوراً، وليس له أية «علاقة بأي تجمهر». وأعيد عرضه على المحكمة في 26 مايو/ أيار، حيث تم تأجيلها لغاية 14 سبتمبر/ أيلول (6).

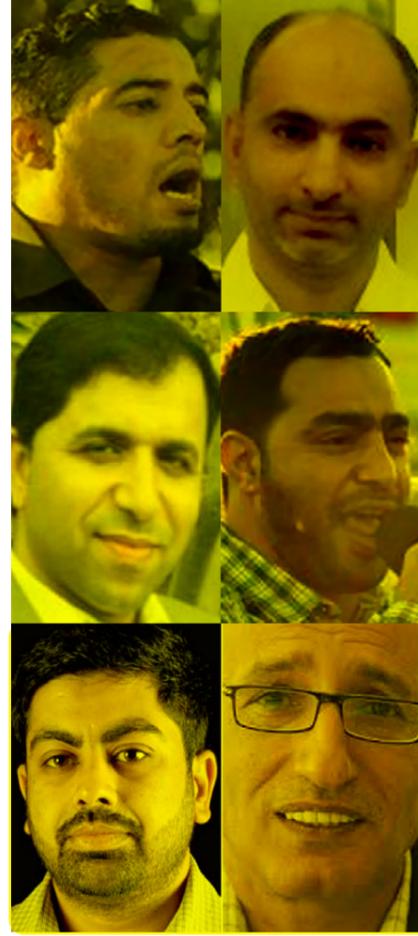
منع بث تطبيق «أصداء»

حظرت السلطات البحرينية بث تطبيق «أصداء» الصوتي للهواتف الذكية الذي أطلقته جمعية «الوفاق» الوطني الإسلامية المعارضة. وقالت «الوفاق» في بيان 15 مايو/ أيار 2014 إن «النظام البحريني قام بمنع بث تطبيق «أصداء» الصوتي الذي أصلقته الجمعية بعد أيام من بدء بثه التجريبي». واتهمت الجمعية وزارة العدل وجهات أخرى لم تسمها بـ «استهداف هذا العمل» (7).

اعتقال المنشد محمد الدرازي

اعتقلت السلطات الأمنية (17 مايو/ أيار 2014) المنشد محمد جابر الدرازي على خلفية مشاركته في مسيرة سلمية خرجت يوم الجمعة 16 مايو/ أيار 2014 في منطقة المالكية جنوب غربي العاصمة المنامة. واستدعت السلطات الأمنية المنشد محمد جابر في 17 مايو/ أيار، حيث جرى اعتقاله بحجة عرضه على النيابة العامة التي قررت في 18 مايو/ أيار

«الإعلام» تلاحق رئيس تحرير «الأيام» وتعذيب المصور «عبدالرسول» ومنشدو المسيرات وليمة للقضاء الفاسد



لندن - 31 ديسمبر 2014: سجلت رابطة الصحافة البحرينية العديد من الانتهاكات خلال شهري يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز بحق الصحفيين والمصورين. وأظهرت سجلاتها، إضافة إلى الشكاوى التي تلقتها، تعذيب أحد المصورين بسبب مزاولته نشاطه الإعلامي وبالتحديد حول صورة التقطها تصور متظاهرا سلميا يهدي شريطا وردة، وهي تعود إلى تظاهرات فبراير/ شباط 2011.

بلاغ ثان ضد «الأيام»

مثل رئيس تحرير صحيفة «الأيام» عيسى الشايحي (9 يونيو/ حزيران 2014) أمام النيابة العامة للاستماع إلى أقواله في البلاغ المقدم من، فراس نصير، مستشار وزيرة الإعلام المتحدث الرسمي باسم الحكومة سميرة رجب. وهذا هو البلاغ الثاني ضد الشايحي من مسئول في هيئة الإعلام بعد بلاغ آخر قدمته الوزارة رجب بسبب ما تم نشره على صفحات الجريدة حول حريق استوديو هيئة شؤون الإعلام. وتسلم الشايحي خطابا (8 يونيو/ حزيران 2014) للحضور إلى النيابة العامة خلال سماع أقوال الشايحي بشأن البلاغ (1).

إخلاء سبيل المنشد «الدرازي»

أخلت السلطات الأمنية (9 يونيو/ حزيران 2014) سبيل المنشد محمد جابر الدرازي بعد توقيفه أكثر من 23 يوماً على خلفية مشاركته في مسيرة سلمية خرجت يوم الجمعة 16 مايو/ أيار 2014 في منطقة المالكية جنوب غرب العاصمة المنامة. (2)

تأجيل استئناف متهمي «تمرد البحرين»

نظرت محكمة الاستئناف العليا برئاسة القاضي عيسى الكعبي وأمانة سر نواف خلفان في 22 يونيو/ حزيران 2014 قضية معارف بـ «تمرد البحرين» المتهم فيها المصور حسين حبيب والناسط الإلكتروني جاسم النعيمي والفنان المسرحي صادق

الشعباني، وأجلتها إلى 20 أغسطس/ آب للاطلاع والرد. وقد مثل كل من المحامي محمد المرزوق، والمحامي علي العصفور، اللذان طلبا أجلاً للاطلاع على أسباب الحكم والمرافعة، فيما حضرت المحامية زينب زويد التي دفعت ببطلان جميع الإجراءات.

وكانت المحكمة الكبرى الجنائية قضت في (28 أبريل/ نيسان 2014) بسجن المتهمين لمدة 5 سنوات والذين وجهت لهم اتهامات تتمثل في الدعوة إلى مسيرات، والترويج لتغيير النظام السياسي، وذلك على خلفية الدعوات لما عُرف بـ «تمرد البحرين». وأسندت النيابة العامة للمتهمين أنهم في غضون عام 2013، «رُوجوا لتغيير النظام السياسي بوسائل غير مشروعة عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، للخروج في مسيرات للغرض السابق ذكره»، كما أنهم «دعوا إلى مسيرات وتجمعات غير مخطر عنها» (3).

استدعاء المنشد عبدالجبار الدرازي

استدعت السلطات الأمنية عضو شوري جمعية «الوفاق» عبدالجبار الدرازي (24 يونيو/ حزيران 2014) للمثول في مركز شرطة البديع. وصرح بأن سبب الاستدعاء هو «مشاركته في مسيرة للمعارضة يوم الجمعة (20 يونيو/ حزيران 2014) والتي انطلقت من دوار جنوسان إلى دوار سار» (4). وكانت السلطات الأمنية قد أخلت سبيل الدرازي في أبريل/ نيسان 2014، وذلك بعد أن تم استدعاؤه مع المنشد محمد جابر والشاعر محمد اليوسف في 16 فبراير/ شباط 2014، من قبل مركز شرطة البديع. وقد تم إيقافهم لعرضهم على النيابة العامة في اليوم التالي وذلك على خلفية مشاركتهم في تظاهرة الجمعيات المعارضة التي نظمتها في 15 فبراير/ شباط بمناسبة الذكرى الثالثة لاحتجاجات العام 2011.

تأجيل استئناف المصور «حميدان»

أجلت محكمة الاستئناف العليا (25 يونيو/ حزيران 2014) برئاسة القاضي عيسى الكعبي وأمانة سر نواف خلفان، الحكم في استئناف المصور أحمد حميدان لغاية 25 أغسطس/ آب 2014. ودفع حميدان خلال الاستئناف الثانية براءته خلال حديث في الجلسة. وكانت المحكمة الكبرى الثالثة قضت في (26 مارس/ آذار 2014) بسجن المصور حميدان 10 سنوات في قضية ما يعرف بـ «الاعتداء على مركز ستر» التي تشمل 32 شخصاً.

اعتقال المنشد «الشهركاني»

اعتقلت السلطات الأمنية المنشد حسين الشهركاني أثناء عملية دهم على شقته السكنية في منطقة كرزكان فجر يوم 30 يونيو/ حزيران 2014. وكان المنشد الشهركاني، قد تعرض للإعتقال في 2012، لمشاركته في المسيرات الاحتجاجية التي شهدتها البلاد، إضافة إلى أنه خضع للتحقيق أكثر من مرة من قبل السلطات



بسبب مشاركته في مسيرات.

تأجيل استئناف الناشط الإلكتروني «معراج»

أجلت محكمة الاستئناف العليا (10 يوليو/ تموز 2014) الحكم في استئناف الناشط الإلكتروني علي معراج المحكوم بالسجن سنتين بتهمة «إهانة الملك» و«إساءة استخدام الأجهزة الإلكترونية» لعدم إحضاره إلى المحكمة وكذلك إحضار ملف القضية.

وهذه هي المرة الرابعة التي تؤجل فيها محكمة الاستئناف؛ حيث كان من المفترض عقدها بتاريخ 5 مايو/ أيار وقد أجلت إلى 13 مايو/ أيار ثم إلى 14 يونيو/ حزيران ثم إلى 10 يوليو/ تموز. وحدد المحكمة موعد الجلسة القادمة في 3 سبتمبر/ أيلول. واعتقل معراج من منزله في النوידرات بتاريخ (6 يناير/ كانون الثاني 2014) وتمت مصادرة أجهزته الإلكترونية.

تجديد حبس المصور «الموسوي»

جددت السلطات الأمنية (14 يوليو/ تموز 2014) حبس المصور السيد أحمد الموسوي 15 يوماً على ذمة التحقيق. وكان السيد أحمد الموسوي (25 عاماً) اعتقل مع شقيقه من منزله 10 فبراير/ شباط 2014 بعد اقتحام المنزل ومصادرة الأجهزة الخاصة به، واقتيد إلى جهة مجهولة ولم يعلم ذويه عن مصيره إلا بعد أيام. ويأتي هذا التجديد بعد تجديدين سابقين ولمدة 45 يوماً في كل مرة (5).



الهوامش

1<http://www.alayam.com/First/alayam/337847-%20%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A9%20%D8%7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%80%D9%80%D8%A9..%20%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D9%80%D9%80%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%80%D9%80%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85.html>

2http://manamavoiced.com/news-news_read-21132-0.html

3<http://www.alwasatnews.com/4307/news/read/897910/1.html>

4<http://www.alwasatnews.com/4308/news/read/898182/1.html>

5http://manamavoiced.com/news-news_read-21851-0.html

6http://manamavoiced.com/index.php?plugin=news&act=news_read&id=22206

7<http://www.bahrainrights.org/ar/node/7023>

8http://manamavoiced.com/news-news_read-22218-0.html

اعتقال المصور عمار عبدالرسول

أمر قبض، وإنما أخذ لمصادفة تواجده في المنزل أثناء مدهامته في 10 فبراير/ شباط 2014 (8).

منع الصحفي «رضي» من دخول الإمارات

منعت سلطات مطار دبي الدولي (30 يوليو/ تموز 2014) الصحفي أحمد رضى من دخول أراضيها لوجود اسمه ضمن «قائمة الممنوعين». وصرح بأن «السلطات الإماراتية منعت من دخول دبي، بحجة أنه يمثل خطر على أمن الإمارات العربية المتحدة».

وقال إنه «أتم الإجراءات لدخول دبي، إلا أنه تفاجأ بطلب موظف المطار منه الحضور لغرفة الأمن، وهناك تم إخباره عن قرار منعه من دخول الإمارات لوجود اسمه على القوائم السوداء». وأوضح بأن «السلطات أبلغته بعد إلحاح أن منعه من دخول البلاد كان بأوامر أمنية من جهات عليا لنشاطه الإعلامي».

المصور «حميدان» ينال جائزة في واشنطن

حاز المصور المعتقل أحمد حميدان جائزة حرية الإعلام للعام 2014، من نادي الصحافة الوطني في واشنطن. وأعلن نادي الصحافة (29 يوليو/ تموز 2014) عن منح جائزته للمصور حميدان رغم وجوده في السجن، حيث يقضي حكماً بالسجن 10 أعوام. وقد وصف رئيس النادي مايرون بلكايند، وخلال الإعلان عن أسماء الفائزين، حميدان بأنه «مصور صحفي وليس مجرماً»، وطالب السلطات البحرينية بـ«إطلاق سراحه وسراح بقية زملائه من الصحفيين المعتقلين لجرمة قيامهم بعملهم».

إن رابطة الصحافة البحرينية تطالب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والأمم المتحدة وكافة المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالدفاع عن حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام للتدخل العاجل وممارسة الضغط على الحكومة البحرين من أجل:

- الإفراج الفوري دون قيد أو شرط عن جميع المصورين والإعلاميين المحتجزين بسبب مزاولتهم عملهم في تغطية الاحتجاجات أو ممارسة حقهم في حرية التعبير.
- إيقاف المحاكمات القضائية بتهمة «إهانة الملك» لنشطاء الإنترنت والإعلاميين وتهمة «التجمهر» للمصورين.
- فتح الحريات الإعلامية والصحافية وإغلاق مكتب الرقابة على الإنترنت في وزارة الاتصالات.
- إنهاء احتكار السلطة للإعلام التلفزيوني وفتح وسائل الإعلام للرأي الآخر المعارض.

- دعوة مقرر الأمم المتحدة الخاص بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير إلى جدولة زيارة عاجلة إلى البحرين.

اعتقلت السلطات الأمنية (24 يوليو/ تموز 2014) المصور الإعلامي المحترف الحائز على عشرات الجوائز العالمية عمار عبدالرسول (30 عاماً) من منزله خلال حملة مدهامات طالت ما يقارب عشرة منازل في قريته العكر. وقال مركز البحرين لحقوق الإنسان إن «مجموعات مدنية ملثمة مكونة من ثمانية أشخاص برفقة قوة عسكرية داهمت منزل والد عمار فجر الخميس بغية اعتقاله، ولم تكن هذه القوات تمتلك إذناً قانونياً يجيز تفتيش المنزل ولم تبرز أمراً بالقبض على عبدالرسول».

وأضاف المركز في بيان بأن «عمار لا يسكن مع والده في نفس المنزل فطلبت القوات من الأخير أن يدلهم على شقته التي تم اقتحامها من قبل ذات القوات» (6). فيما أفادت عائلته بأنه «تم العبث بمحتويات شقته ومصادرة كاميرتين احترافيتين خاصتين بعمار إضافة إلى هاتفه النقال واقتادوه لمبنى «التحقيقات الجنائية». وسبق أن اعتقل عبدالرسول في فبراير/ شباط 2013 ونقل على إثر الاعتقال لمركز شرطة الوسطى قبل أن يتم الإفراج عنه في اليوم ذاته.

تعرض المصور «عمار» إلى التعذيب

قالت عائلة المصور المعتقل عمار عبدالرسول إنها تلقت اتصالاً منه (26 يوليو/ تموز 2014) حيث أطلعها على تعرضه للتعذيب من خلال الضرب المبرح والوقوف دون جلوس لمدة ثلاثة أيام وحرمانه من أداء الصلاة. كما أفاد بأنه «تم تجريده من ملابسه وتعرض للتحرش الجنسي والتهديد بالصعق الكهربائي، كما تم تهديده بجلب زوجته وابنته الرضيعة إلى مبنى التحقيقات». وعلاوة على كل ذلك «تم توجيه الإهانات اللفظية لعبدالرسول بما يشمل عائلته ومذهبه».

وذكر بأن التحقيق معه «دار حول نشاطه الإعلامي وبالتحديد حول صورة التقطها تصور متظاهراً سلمياً يهدي شرطياً وردة، وهي تعود إلى تظاهرات فبراير/ شباط 2011». وقد انتشرت هذه الصورة بشكل واسع النطاق منذ نشرها في 2011 وفازت بعدة جوائز دولية آخرها كان قبل أسابيع من اعتقال عبدالرسول. وقال إنه «تحت هذه الضغوط التي تعرض لها قد أجبر على التوقيع على تهمة لم يتم التحقيق معه بشأنها وهي تهمة «تصوير فيديو للمواجهات التي تحصل بين المتظاهرين والشرطة»، و«المشاركة في أعمال الشغب». وقد عرض عبدالرسول على النيابة العامة في 30 يوليو/ تموز حيث أمرت بتوقيفه 45 يوماً بتهمة «التجمهر» (7)

التجديد 45 يوماً للمصور «الموسوي»

جددت السلطات الأمنية مجدداً (27 يوليو/ تموز 2014) حبس المصور السيد أحمد الموسوي 45 يوماً على ذمة التحقيق. وجاء التجديد الجديد بعد تجديدات سابقة ولمدة 45 يوماً في كل مرة و15 يوماً في مرة واحدة. يذكر أنه لم يصدر بحق الموسوي

حصار النفس والسياسة

إيقاف 3 خطباء واعتقال الصحفي «رضي»
وتهديد مراسلة «مونتيكارلو» و«سليس»
متهماً بـ«إهانة الجيش»



لندن - 31 ديسمبر 2014: بينت سجلات رابطة الصحافة البحرينية لشهري أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول 2014 ازدياداً لافتاً في وتيرة الانتهاكات التي تقوم بها السلطات ضد الإعلاميين الذين يخاطرون بحياتهم من أجل توثيق انتهاكات أجهزة الأمن وتصعيداً في الحملة على نشطاء حقوق الإنسان الذين يدلون بأراء مخالفة لتوجه السلطات.



الزهراء بمدينة حمد، من قبل الجهات المعنية بمتابعة الخطاب الديني من أمور تخالف ضوابط الخطاب الديني، فقد قامت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف وبالتنسيق مع وزارة الداخلية باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن إيقاف المذكورين» (1).

تأجيل استئناف متهمي «تمرد البحرين»

أجلت محكمة الاستئناف العليا (20 أغسطس/ آب 2014) استئناف المعتقلين المصور حسين حبيب والمدون الإلكتروني جاسم النعيمي والفنان المسرحي صادق الشعباني إلى جلسة أخرى في 21 سبتمبر/ أيلول. وقضت محكمة الاستئناف بتأجيل البت في قضيتهم المحكومين فيها 5 سنوات إلى 21 سبتمبر/ أيلول المقبل، حيث تتهمهم السلطات بـ«إدارة حسابات (إلكترونية) تدعو إلى قلب النظام»، و«الترويج والتحريض على كراهية النظام»، إضافة إلى «التحريض على العصيان والدعوة إلى تنظيم تجمعات محظورة».

تجديد حبس المصور جعفر مرهون

جددت السلطات القضائية (20 أغسطس/ آب 2014) حبس المصور جعفر عبد النبي مرهون 45 يوماً على ذمة التحقيق. وأوقف مرهون في 26 ديسمبر/ كانون الأول 2013. وخضع للاستجواب طوال 3 أيام لدى الإدارة العامة للأبحاث الجنائية. وقد أدين 3 مرات قبل اعتقاله: بالسجن 3 و6 أشهر بتهمة «المشاركة في تظاهرة غير قانونية» وبالسجن سنة نافذة

وشهد هذان الشهران إيقاف 3 خطباء جمعة، وعرض اثنين منهم على المحاكم بتهمة كيدية، واعتقال صحفي، وإيقاف صحفي آخر في مطار دولة خليجية بسبب مذكرات صادرة عن الحكومة البحرينية. كما يظهر كشف أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول أيضاً تهديد الحكومة بمحاكمة مراسلة راديو أجنبي بعد نشرها تقريراً عن التجنيس، وكذلك تهديد أحد الشعراء لكتابته القصائد، واعتقال ناشطة حقوقية بسبب تغريدات في «تويتر»، وآخر بسبب نقده الجيش، وكذلك اعتقال 3 مصورين، إضافة إلى قيام القضاء البحريني الذي يجري تعيينه بمراسيم ملكية بإصدار أحكام بالسجن على مصورين آخرين.

إن رابطة الصحافة البحرينية تدين مواصلة السلطات خطواتها القمعية إزاء المصورين والإعلاميين ونشطاء الإنترنت، عقاباً لهم لمزاوتهم عملهم في تغطية الاحتجاجات أو ممارستهم حقهم في حرية التعبير عبر وسائل الإعلام المختلفة.

إيقاف 3 خطباء جمعة

أوقفت وزارة العدل والشؤون الإسلامية 3 رجال دين (2 شيعية، 1 سني) عن الخطابة. وقالت في بيان (7 أغسطس/ آب 2014) إنها وبالتنسيق مع وزارة الداخلية قامت باتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف عدد من خطباء الجمعة عن الخطابة. وقالت الوزارة في بيان لها إنه «بناء على ما تم رصده في خطب الجمعة للخطباء السيد كامل الهاشمي خطيب بجامع علي حماد بمنطقة باربار، الشيخ عادل حسن الحمد خطيب جامع النصف بالرفاع الشرقي والشيخ محمد المنسي خطيب بجامع

بتهمتي «المشاركة في تظاهرة غير قانونية» و«التخريب». كما وجهت له تهمة الوقوف خلف «تفجير بقنبلة يدوية الصنع» بتاريخ 17 ديسمبر/ كانون الأول 2013 في دمستان. وتم تمديد فترة اعتقاله 45 يوماً إضافياً في إطار هذه القضية (2)

تأييد حكم «حميدان» 10 سنوات

أيدت محكمة الاستئناف العليا (31 أغسطس/ آب 2014) الحكم الصادر بحق المصور الصحفي أحمد حميدان وعدد من المتهمين بالسجن لمدة عشر سنوات بتهمة «حرق مركز شرطة ستر» وجاء حكم محكمة الاستئناف على المصور الذي حضر الى قاعة المحكمة، تأييداً لحكم محكمة الدرجة الاولى التي قضت 26 اذار/مارس 2014 بسجن حميدان و28 مواطناً آخرين في نفس القضية. ودفع المحامون خلال جلسات المحكمة ببراءة حميدان، وأشاروا إلى أنه «لا دليل ضده في أي من الاتهامات الموجهة له، فضلاً عن أنه لم يعترف بتلك الاتهامات».

استدعاء الشاعر «التتان»

طلبت السلطات الأمنية من الشاعر نادر التتان (1 سبتمبر/ أيلول 2014) المثول للتحقيق في إدارة التحقيقات الجنائية بشأن قصائده. وصرح عقب خروجه من التحقيق بأنه تعرض «للتحذير والتهديد». وقال «للتو خرجت من التحقيقات بعد تحذير وتهديد لا أعلم ما سببه، فقط لأنني شاعر ولكن ما التهمة لا أعلم». وأضاف «أخبروني بالانتباه لنفسي والمستقبلي

وعدم اللعب بالنار»، وفق ما صرح. وقد أفرج عنه في نفس اليوم «بعد أن أخذوا بصمات وصورة وسمحوا لي بالذهاب» (3).

اعتقال يعقوب سليس

اعتقلت السلطات الأمنية (1 سبتمبر/ أيلول 2014) الناشط والقيادي بائتلاف شباب «الفتاح» يعقوب سليس، وذلك على خلفية تغريدات نشرها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» تتحدث عن مشاركة العسكريين في الانتخابات النيابية.

وتلقى سليس اتصالاً عند الساعة السادسة والنصف من صباح 31 أغسطس/ آب، يطلب منه الحضور لمبنى التحقيقات الجنائية. وبعد الانتهاء من التحقيق صدر قرار حبسه مدة 7 أيام على ذمة التحقيق، حيث اقتيد إلى سجن الحوض الجاف. لكن قاضي المحكمة الصغرى الجنائية الأولى إبراهيم الجفن، أمر بإخلاء سبيله ب ضمان محل إقامته، وتأجيل محاكمته إلى جلسة في 13 أكتوبر/ تشرين الأول، وذلك لاطلاع المحامين على أوراق القضية والرد. ووجهت النيابة العامة له تهمة «إهانة بإحدى طرق العلانية الجيش، وذلك عن طريق الكتابة» إلا أن سليس أنكر أمام المحكمة التهمة الموجهة له، وقال «أي مساس بالجيش هو مساس بي لأني مواطن بحريني».

وكان سليس قد كتب عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» في 7 يونيو/ حزيران 2014 بأن «العسكريين مأمورون فلا بديل غير تجريم عملية توجيههم (...) وهذا كما ذكرت

سبب من أسباب تزوير الإرادة الشعبية» (4).

المصور «حميدان» يضرب عن الطعام

أعلن المصور المعتقل أحمد حميدان (2 سبتمبر/ أيلول 2014) الإضراب عن الطعام بعد تأييد الحكم عليه بالسجن 10 سنوات، مطالباً ببقاء المدعي العام. واستمر إضرابه 3 أسابيع لغاية 21 سبتمبر/ أيلول؛ حيث أعلن تعليق الإضراب من دون أن تتم الاستجابة لأي من مطالبه. وكانت محكمة الاستئناف البحرينية قد قضت في 31 أغسطس/ آب بتأييد الحكم بالسجن عشر سنوات بحق حميدان بتهمة مهاجمة مركز شرطة. وجاء حكم محكمة الاستئناف على المصور تأييداً لحكم محكمة الدرجة الأولى التي قضت في 26 مارس/ آذار 2014 بسجنه 28 مواطناً آخرين في نفس القضية. ودفع المحامون خلال جلسات المحكمة براءة حميدان، وأشاروا إلى أنه «لا دليل ضده في أي من الاتهامات الموجهة له، فضلاً عن أنه لم يعترف بتلك الاتهامات».

اعتقال 3 مصورين في الدراز

اعتقلت السلطات الأمنية (4 سبتمبر/ أيلول 2014) المصورين حسام مهدي سرور وأحمد زين الدين ومصطفى ربيع. وأفادت عائلة سرور بأن «قوات أمنية استوقفت السيارة التي كان يقبلها حسام وزميليه بالقرب من منطقة الدراز». وتم اقتيادهم لأحد مراكز التعذيب غير الرسمية المعروف محلياً باسم «الخيالة» حيث تعرضوا هناك للضرب المبرح بواسطة رجال الأمن قبل نقلهم لمبنى التحقيقات الجنائية. وبعد 5 أيام من الاعتقال سُمح أخيراً لحسام بالتواصل مع عائلته، بحسب مركز البحرين لحقوق الإنسان (5). وأمرت النيابة العامة بتوقيفهم لمدة 60 يوماً على ذمة التحقيق وفقاً لقانون الإرهاب.

في 30 سبتمبر/ أيلول 2014 قضت محكمة بحرينية بسجن المصور سرور 10 أعوام. وحسام هو أحد هواة التصوير الذين خاطروا باحتمالية التعرض لإنتقام الحكومة في سبيل توثيق ونشر الاحتجاجات اليومية وانتهاكات حقوق الإنسان. وكان حسام قد تعرض في عام 2012 للاعتقال والتعذيب قبل أن يتم الإفراج عنه بدون توجيه تهم.

«حبيل» و«النعمي» يضربان عن الطعام

أعلن كل من المصور حسين حبيل والناشط الإلكتروني جاسم النعمي (10 سبتمبر/ أيلول 2014) المتهمين في قضية «تمرد البحرين» الإضراب عن الطعام لمدة أسبوع. وقالت عائلة حبيل إن ابنها وزميله بدأ إضراباً عن الطعام للمطالبة بالإفراج الفوري عنهما و تبرءتهما من التهم المنسوبة لهما».

وأكدت العائلة أنهما «تعرضا للتعذيب والتهديد في التحقيق»، مشيرة إلى أنه «لا توجد أي أدلة مادية في القضية، عدا مصدر سري مجهول». وأشارت إلى أن «اعتقالهما تم قبل تاريخ



الإلكتروني جاسم النعمي، لمدة 5 سنوات. وأسندت النيابة العامة للمتهمين أنهم «في غضون العام 2013، روجوا لتغيير النظام السياسي بوسائل غير مشروعة عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، للخروج في مسيرات للغرض السابق ذكره، كما أنهم دعوا إلى مسيرات وتجمعات غير مخطر عنها». وقد مثل كل من المحامي محمد المرزوق، المحامي علي العصفور، والمحامية زينب زويد، حيث تقدموا بمرافعاتهم التي انتهوا في نهايتها بطلب براءة موكلهم. وقال المرزوق في مرافعته إن موكله صادق الشعباني «قبض عليه في سلطنة عمان، ولم يتم أخذ أقواله أو التحقيق معه، وإن ما نسب إليه هي أقوال مرسله».

فيما قال المحامي العصفور إنه «ليست هناك جدية في التحريات، وأنها مجرد أقوال مرسله». وبيّنت المحامية زينب زويد أنها «تتمسك بما تقدمت به أمام أول درجة، والتي دفعت بطلان جميع الإجراءات»، مضيفة بأن «موكلها كان موقوفاً قبل شهرين من الواقعة المنسوبة في هذه القضية». وأسندت النيابة العامة للمتهمين أنهم في غضون العام 2013، روجوا لتغيير النظام السياسي بوسائل غير مشروعة عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، للخروج في مسيرات للغرض السابق ذكره، كما أنهم دعوا إلى مسيرات وتجمعات غير مخطر عنها (9).

إيقاف الصحافي نادر المتروك في مطار دبي

رحلت السلطات الإماراتية (23 سبتمبر/ أيلول 2014) الكاتب الإعلامي البحريني نادر المتروك إلى بيروت بعد توقيفه لأكثر من 8 ساعات في مطار دبي. وكانت شرطة مطار دبي قد أوقفت المتروك في المطار لدى وصوله صباح 23 سبتمبر دون أسباب واضحة. وأفاد المتروك بأن سلطات المطار أخبرتته بأن «عليك منع أمني من كبار المسؤولين» وأنها ستقوم «بتسليمه إلى البحرين، وهناك سيحققون معك». لكنها عادت وقررت ترحيله إلى بيروت بعد مقاومته الترحيل إلى البحرين (10). ونادر المتروك هو كاتب إعلامي، وأحد الكوادر التعليمية الذين شملهم الفصل التعسفي من قبل وزارة التربية والتعليم على خلفية نشاطه الإعلامي، إبان احتجاجات 2011.

الحكم 3 سنوات على المصور قاسم زين الدين

قضت المحكمة الجنائية الثالثة (24 سبتمبر/ أيلول 2014) بسجن المصور قاسم زين الدين 3 سنوات فيما عرف ب«قضية أحداث عنبر 10 بسجن الحوض الجاف». وكانت النيابة العامة قد أحالت زين الدين و18 مثمماً آخرين إلى المحكمة الكبرى الجنائية، بتهمة «الاعتداء على سلامة جسم أعضاء قوات الأمن العام وإحداث إصابات بهم»، و«إتلاف الأملاك العامة بقصد إشاعة الفوضى». وطالب محامو زين الدين ورفاقه ب«براءتهم لغياب الدليل على اتهامهم، ولكنهم مجتنباً عليهم وليسوا جناة»، مشيرين إلى أن «الواقعة حصلت بعدما طلبوا

«الإعلام» تهدد بمقاضاة الصحافية نزيهة

هددت هيئة شؤون الإعلام (15 سبتمبر/ أيلول 2014) بمقاضاة مراسلة راديو «مونتي كارلو» و«فرنسا 24» في البحرين نزيهة سعيد بعد تقرير أعدته حول التجنيس. ورفعت الهيئة رسالة إلى راديو «مونتي كارلو» احتجاجاً على تقرير أذيع على الراديو في 13 سبتمبر/ أيلول الجاري حول «التجنيس في البحرين» (8).

ورأت الرسالة بأن «التقرير يستند على مزاعم طائفية خطيرة تجعل من مؤسستكم وسياساتها طرفاً في التحريض الطائفي في بلادنا وما يترتب عليه من استفزاز إرهابي خطير لمجتمعنا». وتابعت «لقد قمنا بإرسال رسائل عديدة لكم للمساعدة في وضع حد لاستهداف البحرين من خلال راديو مونتي كارلو وفرنسا 24، ولكن لم نتلق أي جواب أو رد حتى الآن». وطلبت هيئة شؤون الإعلام من إذاعة «مونتي كارلو» وقف ما زعمت أنها «انتهاكات صارخة للمهنة» و«الادعاءات الطائفية المحرصة على الفتنة والإرهاب في بلادنا»، محملة إياها «التبعات القانونية لذلك». وقالت «الهيئة» إنها تنتظر رداً على رسالتها من «الراديو»، ملوحة إلى أنها ستلجأ للمقاضاة.

تأييد الحكم على متهمي «تمرد البحرين»

أيدت محكمة الاستئناف (21 سبتمبر / أيلول 2014) سجن الفنان صادق الشعباني والمصور حسين حبيل والناشط

الواقعة المتهمين فيها». وقد طلب الموقوفان مقابلة النائب العام ليمت إعادة النظر في القضية المتهمين على ذمتها، لكن لم يتم تلبية طلبهما (6).

اعتقال الناشطة الحقوقية غادة جمشير

اعتقلت السلطات الأمنية (14 سبتمبر/ أيلول 2014) الناشطة الحقوقية والمدونة غادة جمشير. وقالت المحامية فاطمة الحواج إن النيابة عامة أمرت بحبس جمشير لمدة 7 أيام بتهمة «السب على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)». وصرح المحامي العام لنيابة المحافظة الشمالية حسين البوعلي «عن تلقي النيابة عشرة بلاغات من مواطنين مختلفين لا تربطهم ببعضهم رابطة عن تعرضهم للسب والقذف بعبارات تمس بكرامتهم وتهينهم وتحط من قدرهم عبر أحد حسابات مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، فطلبت النيابة العامة سرعة التحري عن هذا الحساب ومستخدمه». وأضاف بأن «تحريات الإدارة العامة لمكافحة الجرائم الاقتصادية عن أن الحساب لإحدى السيدات وأنها المستولة عنه والقائمة بالنشر، فأمرت النيابة بالقبض عليها وبشرت التحقيق معها في عدد من تلك البلاغات حيث اعترفت المتهمه بمسئوليتها عن الحساب وأنها من قامت بنشر تلك التغريدات فأمرت النيابة بحبسها احتياطياً على ذمة التحقيق تمهيداً لإحالتها إلى المحاكمة الجنائية العاجلة، وجاري التحقيق في باقي البلاغات كل على حدة» (7).

أن تحاسب إدارة السجن على سوء معاملتهم، فكادوا لهم هذه الواقعة“. ودعا المحامون المحكمة للاستماع إلى رئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عبدالله الدرازي، «كشاهد نفي كتب تقريراً لدى زيارة الحوض الجاف». واعتقل زين الدين (24 عاماً) في 2 أغسطس/ آب 2013، بعد مدهمة منزله في منطقة الدراز من قبل مدنيين بحماية من قوات الشرطة، وتم مصادرة هاتفه وكمبيوتره المحمول، وتفتيش سيارته.

الحكم 6 أشهر على المدون منصور علي الجمري

قضت محكمة بحرينية (24 سبتمبر/ أيلول 2014) بسجن الناشط الإلكتروني والمدون منصور علي الجمري (19 عاماً) لمدة 6 أشهر بتهمة «الاعتداء على ضابط شرطة». واعتقل الجمري، وهو عضو أيضاً في مركز البحرين لحقوق الإنسان في 9 يناير/ كانون 2014 أثناء مدهمة قوات الأمن لمنزل في مدينة حمد. وسبق أن حكم على الجمري بالحبس 6 أشهر بتهمة التجمهر قضاها كاملة في السجن وأفرج عنه في سبتمبر/ أيلول 2012. وتعرض الجمري للضرب والتعذيب كما حرم من إنهاء دراسته بسبب الخوف من الاعتقال مرة أخرى إذا حضر مقاعد الدراسة.

اعتقال الصحافي أحمد رضي

اعتقلت السلطات الأمنية (25 سبتمبر/ أيلول 2014) الصحافي البحريني أحمد رضي. وقامت قوة أمنية بمدهمة منزله في السنابس، غربي المنامة، وتفتيشه قبل أن تقتاده إلى التوقيف. وقالت عائلته إن «المدهمين فتشوا المنزل وصادروا هاتفه وأجهزة الحاسوب الموجودة في المنزل». وأفرجت السلطات عنه في وقت متأخر من مساء يوم 30 سبتمبر/ أيلول، بكفالة بلغت 200 دينار، بعد 5 أيام من اعتقاله من منزله (11).

وأفاد رضي بأن «الجهات الأمنية استجوبته بشأن علاقته نشاطه الصحافي وعلاقته بقنوات فضائية مثل المنار والعالم، وعن علاقته بالمعارضة في الخارج، وأنشطته الحقوقية، وموقفه من الانتخابات المقبلة».

وذكر أنه «بعد الاستجواب قالوا لي أنت متهم بالمشاركة في مسيرة ورمي المولوتوف، وهذا الأمر مدعاة للاستغراب، وقد نفيت هذه التهم الجنائية، وحتى إفادتي خلت من هذه الأمور». وكان الصحافي أحمد رضي قد تعرض للاعتقال في مايو/ أيار 2012 قبل أن يفرج عنه في سبتمبر/ أيلول من نفس العام بعد اتهامه في قضايا أمنية عقاباً له لنشاطه السياسي.

إن رابطة الصحافة البحرينية تطالب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والأمم المتحدة وكافة المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالدفاع عن حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام للتدخل العاجل وممارسة الضغط على الحكومة البحرين من أجل:

- الإفراج الفوري دون قيد أو شرط عن جميع المصورين والإعلاميين المحتجزين بسبب مزاولتهم عملهم في تغطية الاحتجاجات أو ممارسة حقهم في حرية التعبير.
- إيقاف المحاكمات القضائية بتهمة «إهانة الملك» لنشطاء الإنترنت والإعلاميين وتهمة «التجمهر» للمصورين.
- فتح الحريات الإعلامية والصحافية وإغلاق مكتب الرقابة على الإنترنت في وزارة الاتصالات.
- إنهاء احتكار السلطة للإعلام التلفزيوني وفتح وسائل الإعلام للرأي الآخر المعارض.
- دعوة مقرر الأمم المتحدة الخاص بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير إلى جدولة زيارة عاجلة إلى البحرين.



العوامش

- *1*<http://www.alwasatnews.com/3626/news/read/693922/1.html>
- *2*<http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/7007>
- *3*http://manamavoice.com/index.php?plugin=news&act=news_read&id=23155&page=0
- *4*<http://www.alwasatnews.com/4378/news/read/916939/1.html>
- *5*<http://www.bchr.net/ar/node/7146>
- *6*<http://mirrorbh.no-ip.org/news/18834.html>
- *7*<http://www.alwasatnews.com/4392/news/read/920888/1.html>
- *8*<http://www.iaa.bh/Respondedetails.aspx?id=123>
- *9*http://manamavoice.com/index.php?plugin=news&act=print_news&id=23793&page=0
- *10*<http://bahrainalyoum.net/?p=10169>
- *11*<http://www.alwasatnews.com/4401/news/read/923602/1.html>

اعتقال الحقوقي «رجب» بعد الجولة الأوروبية وتغريم «هيات» و«جمشير» و6 أشهر لـ«عبدالإمام» بسبب تغريدة

لندن - 31 ديسمبر 2014: بين كشف شهري أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني 2014 مواصلة السلطات البحرينية اعتداءاتها على الصحفيين والمصورين إضافة إلى المواطنين الذين يعبرون عن آرائهم في وسائل التعبير المختلفة، وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي. وسجلت رابطة الصحافة البحرينية إيقاف السلطات للناشط الحقوقي البارز نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، إثر تغريدة له في «تويتر» انتقد فيها دور المؤسسات الأمنية في احتضان المتشددين البحرينيين الذين ينضمون للتنظيمات المتشددة.



تعليقات وضعها على حسابه على موقع تويتر تضمنت إساءة لمؤسسات حكومية».

وقالت الوزارة إن رجب «استدعي للتحقيق معه من جانب الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني فيما يتعلق «بنشر عدد من التغريدات من خلال حسابه على موقع تويتر والذي أساء فيها لهيئات نظامية». وأضافت «بسؤاله أقر بما نسب إليه، وعليه فقد قامت الإدارة باتخاذ الإجراءات القانونية تمهيدا ل عرضه على النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة». وجاء اعتقال رجب بعد نحو 24 ساعة فقط من عودته إلى البحرين من جولة أوروبية استمرت أكثر من شهرين.

تأجيل محاكمة يعقوب سليس

أرجأت المحكمة الجنائية الصغرى الثالثة (13 أكتوبر/ تشرين الأول 2014) محاكمة القيادي في ائتلاف شباب الفاتح يعقوب سليس لغاية 21 يناير/ كانون الثاني 2015 للمرافعة. وجاء ذلك بعد طلب من المحامين من أجل استكمال المستندات للدفاع.

واعتقل سليس (1 سبتمبر/ أيلول 2014) على خلفية تغريدات نشرها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» تنتقد توجيه العسكريين للتصويت في الانتخابات النيابية. وجاء في تغريدته التي نشرها على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» في 7 يونيو/ حزيران 2014 بأن «العسكريين مأمورون فلا بديل غير تجريم عملية توجيههم (...) وهذا كما ذكرت سبب من أسباب تزوير الإرادة الشعبية» (1).

كما شهد أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني من هذا العام أيضاً قيام القضاء الذي يعين أعضاؤه بمراسيم ملكية بتغريم الصحفي فيصل هيات، وكذلك الناشطة الحقوقية غادة جمشير، في قضايا تتصل بحق الرأي والتعبير. فيما استمرت إدانة المصورين واستدعاؤهم، إضافة إلى مواصلة المحاكم النظر في قضايا تتعلق بالكتابة على شبكات التواصل الاجتماعي، وبين ذلك الحكم 6 أشهر على ناشط حقوقي. إن رابطة الصحافة البحرينية تعتقد أن هذا الكم من الانتهاكات الموجهة للإعلاميين والمدونين تأتي في سياق العقاب لهم على الآراء التي يدلون بها حول قضايا الشأن العام والتي لا تتوافق مع الرواية التي تحاول السلطات تسويقها، وخصوصاً فيما يتعلق بالاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية والمواصلة منذ العام 2011.

إيقاف الناشط الحقوقي نبيل رجب

أوقفت السلطات الأمنية (1 أكتوبر/ تشرين الأول 2014) الناشط الحقوقي رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب بعد نشر تغريدات اعتبرت «مهينة لقوى الأمن». وقررت النيابة العامة حبسه لمدة أسبوع على ذمة التحقيق.

وجاء في التغريدة التي نشرها رجب بتاريخ 28 سبتمبر/ أيلول 2014 «أغلب شباب البحرين الذين التحقوا بمنظمات إرهابية مثل داعش جاءوا من المؤسسات الأمنية والعسكرية، أي أن هذه المؤسسات كانت حاضنتهم الفكرية الأولى». وصرحت وزارة الداخلية البحرينية بأن «السلطات استجوبت رجب بسبب



تجديد حبس المصور «الموسوي» 30 يوماً

جددت السلطات الأمنية (13 أكتوبر/ تشرين الأول 2014) حبس المصور السيد أحمد الموسوي 30 يوماً على ذمة التحقيق، رغم مرور 8 أشهر على توقيفه. واعتقل الموسوي (25 عاماً) من منزله 10 فبراير/ شباط 2014 بعد اقتحام المنزل ومصادرة الأجهزة الخاصة به. واقتيد إلى جهة مجهولة ولم يعلم ذويه عن مصيره إلا بعد أيام من اعتقاله.

استدعاء الصحافية نزيهة سعيد للتحقيق

تسلمت مراسلة راديو «مونتيكارلو» الدولي وقناة «فرنسا 24» نزيهة سعيد (15 أكتوبر / تشرين الأول 2014) إحضارية للمثول أمام وحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2014 (2). وأفادت في 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2014، إنها «توجهت إلى وحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة، لكنها منعت لحظة وصولها من دخول مبنى النيابة العامة من قبل شرطية بلباس مدني، حيث قامت بطردها بحجة أن لباسها غير محتشم». وأضافت «بعد ساعتين من الانتظار تحت أشعة الشمس، ومحاولات من المحامي لدخول مبنى النيابة العامة، تم السماح لها بذلك». وأوضحت بأن «وكيل النيابة حقق معها بشأن قضية تعرضها للتعذيب التي حدثت في العام 2011، والشرطيات الثلاث المتورطات في القضية» (3).

الحكم 6 أشهر على الناشط الحقوقي نادر عبدالإمام

حكمت المحكمة الصغرى الجنائية الثالثة (22 أكتوبر/ تشرين الأول 2014) بسجن الناشط نادر عبدالإمام 6 أشهر بتهمة «إهانة الصحابي خالد بن الوليد». وقال المحامي عبدالله الشملاوي إن «التغريدة المتهم فيها عبدالإمام ليست فيها أية إهانة». وكانت النيابة العامة أحالت عبدالإمام إلى المحاكمة موجهة له تهمة أنه

«أهان عبر موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) شخصاً (الصحابي خالد بن الوليد) وهو موضع تمجيد وتقديس لدى المسلمين». وأنكر عبدالإمام عند مثوله أمام المحكمة في جلسة سابقة، التهمة الموجهة إليه، وقال إنه يحترم جميع الصحابة ويحترم جميع الرموز، وإن حديثه حُرّف، وإنه قال للمتشددين أن لا تنسبوا القتل وقطع الرؤوس إلى صحابة رسول الله، وخصوصاً أنه مدرس ويعيل عائلة من 5 أشخاص (4).

تغريم الصحافي فيصل هيات 500 دينار

قضت محكمة بحرينية (22 أكتوبر/ تشرين الأول 2014) بتغريم الصحافي فيصل هيات مقدم برنامج «شحوال»، 500 دينار كتعويض لصالح مدير قناة سابق في قضية تعود حيثياتها إلى 5 أعوام سابقة. وأفاد هيات بأن «المدعو قدم دعوى قضائية ضدي في العام 2009، إثر مشاركتي بمكالمة هاتفية في برنامج رياضي، إذ علقت على كلام ذكره الشاكي باعتباره شخصية عامة وذا منصب عام، ومن ثم تفاجأت برفعه قضية ضدي يدعي قيامي بشتمه وسبه، وظلت القضية منظورة في المحاكم حتى العام 2011، ثم صدر في حقي حكم جنائي غيابي بالسب بينما كنت موقوفاً في معتقل الحوض الجاف، وكُتب في أوراق الدعوى أنني امتنعت عن الحضور».

وأضاف «بعد كسب المدعو القضية الجنائية التي استندت إلى وقائع كاذبة وعدم تمكيني من الدفاع عن نفسي، حرك المدعو قضية مدنية يطالب فيها بتعويض قدره 4 آلاف دينار، إلا أن



العوامش

- *1* <http://www.alwasatnews.com/4378/news/read/916939/1.html>
 2 <http://www.alwasatnews.com/4421/news/read/928577/1.html>
 3 <http://www.manamapost.com/news.php?name=2014120344>
 4 <http://www.alwasatnews.com/4429/news/read/930523/1.html>
 5 <http://www.alwasatnews.com/4429/news/read/930500/1.html>
 6 <http://www.alayam.com/Courts/alayam/95174-%D8%AA%D8%BA%D8%B1%D9%8A%D9%85%20%D8%BA%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20%D8%AC%D9%85%D8%B4%D9%8A%D8%B1%20>

- 100%20%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%20-%D9%81%D9%8A%20%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%AA%D8%A3%D8%AC%D9%8A%D9%84%20%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D9%86.html
 7 <http://www.alwasatnews.com/4442/news/read/933719/1.html>
 8 http://manamavoice.com/index.php?plugin=news&act=news_read&id=24221
 9 <http://bmirror14feb2011.no-ip.org/news/19877.html>

المحكمة حكمت له بتعويض قدره 500 دينار»(5).

تغريم الناشطة غادة جمشير 100 دينار

قررت المحكمة الصغرى الجنائية الثالثة (22 أكتوبر/ تشرين الأول 2014) حجز 3 قضايا للناشطة الحقوقية غادة جمشير المتهمه بـ«إهانة مواطنين في موقع تويتر» للحكم بجلسة 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2014. وتم إخلاء سبيل جمشير في واحدة من القضايا الثلاثة، بينما ظلت محبوسة على ذمة قضيتين. وصرح المحامي العام لنيابة المحافظة الشمالي حسين البوعلي أن «النيابة تلقت عشرة بلاغات من مواطنين مختلفين لا تربطهم ببعضهم رابطة عن تعرضهم للسب والقذف بعبارات تمس كرامتهم وتهينهم وتحط من أقدارهم عبر أحد حسابات مواقع التواصل الاجتماعي تويتر». وفي 29 أكتوبر/ تشرين الأول قضت نفس المحكمة بتغريم غادة جمشير 100 دينار في واحدة من القضايا المتهمه فيها، فيما أرجأت المحكمة قضيتين إلى جلسة 24 نوفمبر/ تشرين الأول لسماع أقوال الشاكن، وقررت إخلاء سبيل المتهمه بكفالة 50 ديناراً من قضية، فيما كانت مفرجاً عنها في القضية الثالثة (6).

الحكم سنتين على المصور عمار عبدالرسول

حكمت المحكمة الصغرى الجنائية الأولى (28 أكتوبر/ تشرين الأول 2014) بسجن المصور البحريني عمار عبدالرسول لمدة سنتين مع النفاذ. وأسندت النيابة العامة له و6 متهمين آخرين بأنهم «شاركوا في تجمهر مكون من أكثر من 5 أشخاص الغرض منه الإخلال بالأمن العام، إضافة إلى تهمة حيازة المولوتوف». وقال المحامي سعيد سرحان إن «المحكمة تغاضت عن طلب هيئة الدفاع المتمثل باستدعاء شهود الإثبات وحجز القضية للحكم، فضلاً عن ما تعرض له المصور عمار من تعذيب». وأشار إلى أن «عمار قدم إفادته إلى وحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة، بشأن ما تعرض له من تعذيب جسدي ونفسي»، لافاً إلى أن «موكله عمار تحدث في إحدى جلسات المحاكمة عن ما تعرض له من تهديد وتعذيب، كما أنه بين للمحكمة أن موكله كان في أحد المجالس الرمضانية بقرية العكر أثناء حدوث الواقعة» (7).

استدعاء المصور محمد العربي

تسلم المصور الفوتوغرافي محمد العربي (28 أكتوبر/ تشرين الأول 2014) إحضارية للمثول للتحقيق في إدارة التحقيقات الجنائية بتاريخ 29 أكتوبر. وأفاد بعد ذهابه في التاريخ المذكور بأن «التحقيق معه استمر لعدة ساعات وانصب على الطلب منه العمل مع السلطات كمخبر وإلا فإنه سيتم اعتقاله وتعذيبه قريباً».

تحريك دعوى قديمة ضد الصحافي فيصل هيات

قررت محكمة بحرينية (10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014) تأجيل دعوى «قذف» مرفوعة ضد الصحافي فيصل هيات مقدم برنامج «شحوال»، لجلسة 10 نوفمبر/ تشرين الثاني لضم المفردات

والتصريح بنسخة من أوراق الدعوى للمحامين والمدعي بالحق المدني. وتعود الواقعة إلى 8 أعوام حين رفع الحكم الرياضي السابق نواف شكر الله دعوى ضد الكاتب فيصل هيات ورئيس تحرير أخبار الخليج أنور عبدالرحمن، يتهم كلا منهما بقذفه عن طريق النشر. وقالت المحامية شيما عبدالعزيز وكيلة المجني عليه والمدعي بالحق المدني إن «الواقعة حدثت في 2007 حين تقدم المجني عليه الحكم الرياضي ببلاغ ضد الكاتب ورئيس تحرير أخبار الخليج لنشرهما مقال للصحفي هيات في الجريدة، يتطرق فيه إلى تحكيم مباراة بين نادي الرفاع والمحرق وتكلم فيها الصحفي عن التحكيم السيئ للحكم وعنون مقاله بكلمتي «يا طبطب يا دلج» وأرفق مع المقال صورة للفنانة اللبنانية نانسي عجرم، وهو ما اعتبره المجني عليه قذفاً وسباً في حقه» (8).

استدعاء مراسلة «مونتيكارلو»

استدعت السلطات (17 نوفمبر/ تشرين الأول 2014) مراسلة راديو «مونتيكارلو» الدولي وقناة «فرنسا 24» نزيهة سعيد للمثول أمام لجنة التحقيق الخاصة إثر شكوى تقدمت بها ضد 3 شرطيات أشرفن على تعذيبها في العام 2011. وأفادت سعيد «حضرت أمام وحدة التحقيق الخاصة اليوم استجابة لاجتماعية تسلمتها كمجني عليها للتعرف على 3 من الشرطيات من اللواتي اعتدين علي في 2011». وقالت الوحدة إنها «بادرت بالتحقيق في الشكوى فور تقديمها، فاستدعت الشاكية لسماع أقوالها عدة مرات وتم الاتصال بها هاتفياً في كل مرة إلا أنها لم تحضر لإبداء ما لديها من أقوال وذلك لتعذرهما باعترامهما السفر إلى الخارج، أو لوجودها بالفعل في الخارج، إلى أن حضرت أخيراً اليوم وتم سماع أقوالها بشأن الواقعة، وجاري «استكمال التحقيقات في ضوء ما جاء بأقوالها» (9).

إن رابطة الصحافة البحرينية تطالب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والأمم المتحدة وكافة المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالدفاع عن حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام للتدخل العاجل وممارسة الضغط على الحكومة البحرين من أجل:

- الإفراج الفوري دون قيد أو شرط عن جميع المصورين والإعلاميين المحتجزين بسبب مزاولتهم عملهم في تغطية الاحتجاجات أو ممارسة حقهم في حرية التعبير.
- إيقاف المحاكمات القضائية بتهمة «إهانة الملك» لنشطاء الإنترنت والإعلاميين وتهمة «التجمهر» للمصورين.
- فتح الحريات الإعلامية والصحافية وإغلاق مكتب الرقابة على الإنترنت في وزارة الاتصالات.
- إنهاء احتكار السلطة للإعلام التلفزيوني وفتح وسائل الإعلام للرأي الآخر المعارض.
- دعوة مقرر الأمم المتحدة الخاص بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير إلى جدولة زيارة عاجلة إلى البحرين..

لندن - 31 ديسمبر 2014: تدين رابطة الصحافة البحرينية استمرار السلطات البحرينية في استهداف المصورين والإعلاميين ونشطاء الإنترنت، عقاباً لهم لمزاوتهم عملهم في تغطية الاحتجاجات أو ممارستهم حقهم في حرية التعبير والكتابة عبر وسائل الإعلام المختلفة.



ب«السب والقذف عن طريق وسائل النشر لأحد الحكام الرياضيين» للنطق بالحكم في جلسة 12 يناير/ كانون الثاني 2015. وتعود الواقعة إلى أكثر من 6 سنوات على خلفية نشر مقال للكاتب ينتقد فيه الحكم والذي اعتبر ذلك قذفاً في حقه.

القضية رفعت من حكم كرة القدم نواف شكرالله، بعد نشر مقال كتبه فيصل هيات عنه في الصفحة الرياضية، واعتبر أنه «تضمن ما يسيء إليه» (1). وقد تأخر البدء في نظر الدعوى 6 سنوات، بسبب دعوى رفعت أمام المحكم الدستورية آنذاك تطالب بالفصل في دستورية اختصام ومعاينة رئيس التحرير في جرائم النشر التي يرتكبها كتاب ومحررون.

حجز قضية رئيس تحرير «الأيام» للنطق بالحكم

حجزت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى (4 ديسمبر/ كانون الأول 2014) القضية الخاصة برئيس تحرير صحيفة «الأيام» عيسى الشايحي، والتي أقامت فيها الدعوى ضده وزيرة الدولة لشؤون الإعلام السابقة سميرة رجب، للنطق بالحكم في جلسة 12 يناير/ كانون الثاني 2015. وتقدم المحامي حسين تقي بمذكرة دفاعية طلب فيها احتياطياً استدعاء سميرة رجب والحكم ببراءة رئيس التحرير مما نسب إليه (2). الدعوى تأتي في سياق ما تم نشره على صفحات «الأيام» بشأن حريق حريق استوديو هيئة شؤون الإعلام.

اعتقال المصور السيد باقر الكامل

اعتقلت السلطات الأمنية على جسر الملك فهد (9 ديسمبر/ كانون الأول 2014) المصور سيد باقر الكامل أثناء توجهه إلى العراق (3). وقامت السلطات بالإفراج عنه بعد يومين من

وتستنكر بهذا الصدد استغلالها لأدوات العدالة كالمحاكم والنيابة العامة التي يعين أعضاؤها بمراسيم ملكية فيما يعتمد إصدار الأحكام على اعترافات منتزعة تحت التعذيب وأدلة مقدمة من تحريات سرية وشهود مجهولين، في الانتقام من الصحافيين والنشطاء الذين يجتهدون في تقديم روايات للأوضاع العامة في البلاد مخالفة للرواية التي يسعى الإعلام الرسمي لترويجها، وذلك عبر مواصلة توقيفهم وتلفيق قضايا كيدية لهم.

وقد قامت رابطة الصحافة البحرينية بتوثيق حيثيات ما حصل مع الناشط الإلكتروني علي معراج هذا الشهر ديسمبر/ كانون الأول 2014، والعرقلة المتكررة لاستئنافه ضد الحكم الصادر عليه بالسجن سنتين ونصف بتهمة «إهانة الملك»؛ حيث جرى تأجيل الاستئناف للمرة الخامسة. وشهد هذا الشهر أيضاً اعتقال أحد المصورين وتحريك قضية أخرى ضد الناشط الحقوقي نادر عبدالإمام وحجز قضيتي صحافيين للحكم في تهم تتعلق بقضايا الرأي والتعبير.

ورغم الترحيب الذي قوبل به الإفراج عن الناشطة الحقوقيّة غادة جمشير هذا الشهر ديسمبر/ كانون الأول بعد قضائها 3 أشهر في السجن إلا أن القلق ما يزال يساور رابطة الصحافة حول نوايا السلطات في مواصلة محاكمتها على ذمة تهم أخرى وصل تعدادها لغاية الساعة 12 تهمة يتصل أغلبها بالكتابة على وسائل التواصل الاجتماعي ونقدها لشخصيات عامة.

حجز قضية الصحافي «هيات» للنطق بالحكم

حجزت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى (4 ديسمبر/ كانون الأول 2014) قضية ضد رئيس تحرير «أخبار الخليج» أنور عبدالرحمن والمتهم فيها بصفته مع الكاتب فيصل هيات

اعتقاله. وسبق للكامل أن اعتقل في مارس/ آذار من نفس العام، وأفاد بأنه «تعرض للصفع واللكم في مبنى التحقيقات، كما تعرض للتهديد بالإغتصاب الجنسي والصعق بالكهرباء»، مشيراً إلى أن «التحقيق معه كان حول تصويره للمسيرات» (4).

أطراف تعرقل استئناف الناشط الإلكتروني «معراج»

أجلت محكمة الاستئناف العليا (11 ديسمبر/ كانون الأول 2014) قضية الناشط الإلكتروني علي معراج المتهم فيها ب«إهانة الملك» للمرة الخامسة على التوالي إلى 11 يناير/ كانون الثاني 2015.

وشكت عائلته من «تعهد أطرافٍ مسئولة عدم الجمع بين ابنها المعتقل وشاهد الإثبات المسئول عن التحريات المتعلقة بالقضية والمباشر لعملية الاعتقال والتحقيق، مما أدى إلى تأجيل استئنافه أكثر من 6 أشهر» (5). وبيّنت بأن موكل ابنهم المحامي حسن القلاف بدأ في مباشرة إجراءات الاستئناف حتى حددت المحكمة يوم (5 من مايو/ أيار 2014) أول جلسة له، ولكنه ولعدم إحصار علي من محبسه تم تأجيل جلسة الاستئناف إلى تاريخ (13 مايو 2014) ويومها جلب علي للمحكمة دون أن يجلب ملف القضية ما أدى إلى تأجيلها مرة أخرى.

وأفادت العائلة أن «المحامي طالب خلال الجلسات بإحضار شاهد الإثبات المسئول عن التحريات المتعلقة بالقضية والمباشر بعملية الاعتقال والتحقيق، وأنه لتخلفه عن الحضور أكثر من مرة، فقد استطاع المحامي الحصول على مذكرة اعتقال بحقه من أجل ضمان التزامه بالحضور». ولفتت إلى أنه بعدها حضر شاهد الإثبات لجلسة الاستئناف التي حددت في (27 نوفمبر/

تشرين الثاني 2014)، بينما تُعتمد عدم إحصار علي للجلسة، فعلى هذا الأساس تم تأجيل القضية مرة أخرى، وتم إلغاء أمر القبض الصادر بحق شاهد الإثبات.

وأشارت إلى أن المحكمة أجلت الجلسة إلى (11 ديسمبر/ كانون الأول 2014)، حيث أعيدت نفس الكرة، إذ تم جلب علي من محبسه بينما تخلف عن الحضور شاهد الإثبات.

تأجيل استئناف الناشط الحقوقي «عبدالإمام»

أجلت المحكمة الكبرى الجنائية الثانية (14 ديسمبر/ كانون الأول 2014) قضية الناشط الحقوقي رئيس جمعية «إنصاف» نادر عبدالإمام إلى جلسة في 8 يناير/ كانون الثاني للمرافعة. وكانت محكمة أول درجة قد حكمت على عبدالإمام بالسجن 6 أشهر على خلفية تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» اتهمته فيها ب«إهانة الصحابي الجليل خالد بن الوليد». وأفادت معلومات بأن السلطات متمثلة في وزارة التنمية الاجتماعية قامت بتحريك دعوى قضائية جديدة ضد عبدالإمام لتأسيسه وعمله في جمعية حقوق الإنسان «إنصاف» دون الحصول على تصريح (6).

الإفراج عن الناشطة غادة جمشير

أفراجت السلطات الأمنية (15 ديسمبر/ كانون الأول 2014) عن المدافعة عن حقوق الإنسان غادة جمشير من مركز الاحتجاز الخاص بالنساء بمدينة عيسى بعد أن أمضت أكثر من ثلاثة أشهر في الاحتجاز منذ اعتقالها الأول في 14 سبتمبر/ أيلول 2014. وتواجه جمشير حالياً 12 تهمة، منها تهم جديدة تتعلق ب«الاعتداء على ضابط شرطة» أثناء وجودها في الاعتقال. ومن



المقرر أن تستأنف جلسات محاكمتها في 14 يناير/كانون الثاني 2015.

واعتقلت جمشير على خلفيّة عشر شكاوى مرفوعة ضدها لنشرها تغريدات تقول السلطات إنها «مهينة» و «تشهيرية». في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، أفرج عنها بعد أن قضت عشرة أسابيع في التوقيف، ولكن سرعان ما أعيد اعتقالها من منزلها بعد مضي 12 ساعة على اطلاق سراحها.

إن رابطة الصحافة البحرينية تطالب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والأمم المتحدة وكافة المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالدفاع عن حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام للتدخل العاجل وممارسة الضغط على الحكومة البحرين من أجل:

- الإفراج الفوري دون قيد أو شرط عن جميع المصورين والإعلاميين المحتجزين بسبب مزاولتهم عملهم في تغطية الاحتجاجات أو ممارسة حقهم في حرية التعبير.
- إيقاف المحاكمات القضائية بتهمة «إهانة الملك» لنشطاء الإنترنت والإعلاميين وتهمة «التجمهر» للمصورين.
- فتح الحريات الإعلامية والصحافية وإغلاق مكتب الرقابة على الإنترنت في وزارة الاتصالات.
- إنهاء احتكار السلطة للإعلام التلفزيوني وفتح وسائل الإعلام للرأي الآخر المعارض.
- دعوة مقرر الأمم المتحدة الخاص بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير إلى جدولة زيارة عاجلة إلى البحرين.

العوامش

- *1*<http://www.akhbar-alkhaleej.com/13381/article/53457.html> 84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84.html
- *2*<http://www.alayam.com/First/alayam/370727-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B7%D9%82-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D9%81%D9%8A-%C2%AB%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1%C2%BB-12-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84.html>
- *3*<http://www.alwasatnews.com/4478/news/read/943739/1.html>
- *4*http://manamavoice.com/index.php?plugin=news&act=news_read&id=18932
- *5*<http://www.alwasatnews.com/4484/news/read/945296/1.html>
- *6*<http://mirrorbh.no-ip.org/news/21177.html>



رابطة الصحافة البحرينية
Bahrain Press Association

البحرين: جزيرتنا الخرساء

التقرير السنوي الخامس للحريات الصحافية
والإعلامية في البحرين 2014

رابطة الصحافة البحرينية

رابطة تعني بالدفاع عن حرية الصحافة
والإعلام في البحرين تأسست في 9 يوليو
2011 لندن، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة

E-mail: info@bahrainpa.org
website: www.bahrainpa.org